

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٤٦

الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٦ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/66/95)

مشروع القرار (A/66/L.6)

الرئيس: أدعو الآن السيد يوكيا أمانو، المدير العام

للكوكالة الدولية للطاقة الذرية ليعرض تقرير الوكالة عن  
عام ٢٠١٠.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم

بالإنكليزية): منذ ١١ آذار/مارس والوكالة الدولية للطاقة  
الذرية منكب على العمل بشأن الحادث الخطير جدا الذي  
وقع في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية باليابان. لذا  
سأبدأ ببعض الملاحظات بشأن ذلك الحادث وتداعياته قبل  
أن أتطرق إلى الجوانب الأخرى من عملنا.

كما تعلم الجمعية، فقد نجم حادث دايشي عن  
تعرض شرق اليابان لزلازل وتسونامي لم يسبق لهما مثيل من  
حيث الشدة في ١١ آذار/مارس ٢٠١١. وتبذل الوكالة  
أقصى جهدها لمساعدة اليابان على استعادة السيطرة على  
الوضع في الموقع والتخفيف من تداعيات الحادث. كما أن  
السلطات اليابانية والشركة المشغلة للمحطة تعملان بدأب  
للتحكم في المفاعلات وهما الآن مطمئنتان إلى أن عملية تبريد  
المفاعلات ستتم بنهاية العام الحالي. وستستمر الوكالة الدولية  
للطاقة الذرية في تقديم المساعدة إلى اليابان، بينما يضطلع  
البلد بالعمل الشاق في إزالة التلوث والإصلاح في  
المناطق المتضررة.

وفي أيلول/سبتمبر، أقرت دولنا الأعضاء الـ ١٥١  
خطة عمل من ١٢ نقطة للوكالة بشأن السلامة النووية.  
وتتضمن العناصر الرئيسية لخطة العمل اتفاقا على أن تقوم  
الدول الأعضاء، التي بحوزتها برامج الطاقة النووية، على الفور  
بإجراء ما أصبح معروفا باسم "اختبار إجهاد" على  
مفاعلات الطاقة النووية لديها. ويجري حاليا تعزيز إطار  
استعراضات الخبراء الأقران التي تجريها الوكالة لكفالة سلامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العاشرة لوقوع الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة. وعقب تلك الهجمات وسعت الوكالة إلى حد كبير برنامج الأمن النووي التابع لها لمساعدة البلدان على حماية المواد النووية والإشعاعية الأخرى والمرافق المتصلة بها من أي أعمال خبيثة.

ويستمر التزايد في عدد الدول المشاركة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع، وبلغ عددها حاليا ١١٣ بلدا. وخلال العام المنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١١، جرى إبلاغ قاعدة البيانات عن ١٧٢ حادثا. ويتعلق ١٤ حادثا منها بأنشطة مثل الحيازة غير المشروعة لمواد نووية أو مصادر إشعاعية و/أو محاولات لبيعها أو تهريبها. ويتعلق ٣٢ حادثا آخر بسرقة أو فقدان مواد نووية أو مواد إشعاعية أخرى. وتُظهر الحوادث التي تنسم بهذا الطابع أن أوجه الضعف الأمنية ما زالت قائمة ويجب التصدي لها. إنني أتطلع إلى المشاركة في مؤتمر القمة الثاني بشأن الأمن النووي الذي ستستضيفه جمهورية كوريا في آذار/مارس القادم.

وأشير مرة أخرى إلى أن التقدم نحو بدء نفاذ التعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ما زال بطيئا، بعد ست سنوات من اعتماده. ويمكن للالتزام بالتعديل أن يحد بشكل كبير من خطر وقوع المواد النووية في أيدي غير مأمونة. وأشجع الأطراف في الاتفاقية على العمل من أجل تسريع بدء نفاذ التعديل.

وفي مجال التطبيقات النووية، تستحق قصة نجاح مهمة اهتماما خاصا - وهي القضاء على طاعون الماشية المهلك على نطاق العالم. وفي الواقع، طاعون الماشية هو مرض الحيوانات الأول الذي يتم القضاء عليه، وهو إنجاز هائل وله منافع اقتصادية كبيرة للعديد من البلدان النامية. وتقدر الفائدة الصافية لأفريقيا وحدها بما ينيف عن مليار دولار سنويا. وبالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية

تشغيل مفاعلات الطاقة النووية. كما سيجري استعراض فعالية الاستعداد لحالات الطوارئ وترتيبات الاستجابة على الصعيدين الوطني والدولي، ومعايير السلامة التي وضعتها الوكالة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتمثل خطة العمل خطوة مهمة إلى الأمام. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ تنفيذًا كاملا في البلدان الحائزة على الطاقة النووية وأن تستفاد الدروس الصحيحة من حادث فوكوشيما دايشي.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون على الدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين في أيلول/سبتمبر، وعلى جمع منظمات منظومة الأمم المتحدة معا للتعاون بشأن هذه المسألة. وتتحملفرادى البلدان المسؤولية عن السلامة النووية، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها الخبرة في جميع جوانب الطاقة النووية - ستتولى الريادة في صنع مستقبل نووي أكثر أمانا على نطاق العالم.

وعلى الرغم من الحادث، تشير التوقعات الأخيرة للوكالة إلى استمرار الزيادة المطردة لعدد مفاعلات الطاقة النووية العاملة في العالم خلال العقود القادمة، مع أنها ستكون أقل سرعة من توقعات ما قبل وقوع الحادث. وستقع أغلبية هذا النمو في بلدان لديها فعلا مفاعلات نووية عاملة، مثل الصين والهند. ولا تزال بلدان نامية عديدة تنوي إدخال الطاقة النووية في السنوات القادمة. ولم تتغير العوامل المساهمة في تشجيع الاهتمام بالطاقة النووية. وتتضمن تلك العوامل زيادة الطلب العالمي على الطاقة، والشواغل المتعلقة بتغير المناخ، والتقلبات في أسعار الوقود الأحفوري وأمن إمدادات الطاقة.

ولا يزال الأمن النووي يمثل مسألة بالغة الأهمية لجميع الدول. وفي أيلول/سبتمبر، أحيينا الذكرى السنوية

تكميلها بشكل مثمر. وقد زادت موارد برنامج التعاون التقني ككل إلى ١٢٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٠ بالمقارنة بـ ١١٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وكان موضوع السلامة النووية هو المجال الأوسع للأنشطة بشكل عام، ويليه مجال الصحة البشرية، ومجال الأغذية والزراعة.

وإذ عقدت الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر، الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية، فإن مشاريع الوكالة في مجال الصحة البشرية ومشاريع التعاون التقني بشأن إدارة المياه وتحديد مصادر التلوث تساعد البلدان على التصدي للأمراض غير المعدية، بما في ذلك السرطان والسكري والأمراض المنقولة بالمياه.

وفي مجال المياه، أود أن أشير إلى مشروع واعد للتعاون الفني في السلفادور، حيث ساعدت الوكالة في إنشاء نظام للرصد الدائم لتوفير إنذار مبكر من تكاثر الطحالب الضارة. وإذا لم ترصد تلك الطحالب، قد تدخل في دورة الغذاء وتسبب في أمراض خطيرة بل ومميتة أحياناً. ومجتمعات الصيادين في السلفادور تستفيد بصورة مباشرة من التكنولوجيات النووية التي توفر تحذيراً أسرع وأدق من تكاثر الطحالب، وتجعل من الممكن إغلاق مناطق منتقاة لصيد الأسماك أثناء فترات الخطر.

وفي كينيا، فإن مشروع الري بالتنقيط، الذي تدعمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد ساعد شعب الماساي على زراعة مزيد من المحاصيل للاستهلاك الحيواني والبشري. وإلى جانب حفظ موارد المياه الثمينة، ساعد المشروع المزيد من الآباء على تحمل أعباء إلحاق أطفالهم بالمدارس.

وإذ أنتقل إلى التحقق النووي، يسرني أن أحيط علماً بأن ١١٢ دولة قد نفذت بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا أمر مشجع للغاية. فالبروتوكول الإضافي أداة أساسية

والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتحاد الأفريقي وجهات شريكة أخرى، أدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً هاماً في القضاء على هذا المرض. وشمل دورنا توفير تقنيات التشخيص المعقولة التكلفة وتدريب العاملين في مجال الطب البيطري.

والتكنولوجيات ذاتها التي استخدمت في القضاء على طاعون الماشية ويجري استخدامها بنجاح لتشخيص ومكافحة أمراض الحيوان الأخرى العابرة للحدود. ففي منغوليا، على سبيل المثال، ساعدت الوكالة على مكافحة الانتشار الفتاك للحمى القلاعية بنجاح بعد أن هددت تلك الحمى ثروة الماشية برمتها، التي بلغ تعدادها ٥٠ مليون رأس.

وأولت الوكالة هذا العام اهتماماً خاصاً للتقنيات النووية المتصلة بالمياه. وكان هذا موضوع المنتدى العلمي السنوي الذي عقدناه في أيلول/سبتمبر. بمشاركة كبار العلماء والمسؤولين الحكوميين. وهناك ما يقارب المليار من الناس الذين يعانون من النقص في الحصول على القدر الكافي من مياه الشرب. وتستطيع الوكالة أن تساعد البلدان على إجراء تقييمات شاملة لموارد المياه من خلال إتاحة معلومات ذات طابع فريد توفرها تقنيات هيدرولوجيا النظائر المشعة. وسأطرق إلى هذا الموضوع بشكل أوسع بعد هنيهة.

وفي أيلول/سبتمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لتدشين المختبرات البيئية للوكالة في موناكو. وقدمت المختبرات مساهمة رائعة في حماية المحيطات والبحار من خلال تطوير أساليب تحليل متقدمة ومواد مرجعية لتقييم الإشعاع والتلوث البحريين.

ويقدم برنامج التعاون التقني للوكالة الدعم الضروري للدول الأعضاء في كل مناطق العالم. وتتصدى الدول الأعضاء من خلال البرنامج لأولوياتها الإنمائية الوطنية في الميادين التي توفر فيها التقنيات النووية مزايا على النهج الأخرى أو يمكنها

ذلك البلد، تقلقنا بشدة. وما زلت أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التنفيذ الكامل لكل القرارات ذات الصلة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

وكل جهودنا المتعلقة بتحسين القدرات التحليلية والأمن في مختبرات الضمانات في الوكالة قد أحرزت تقدماً ممتازاً. والتوسعة الجديدة للمختبر النظيف للضمانات، بالقرب من فيينا، استكملت في الموعد المحدد وبأقل من الميزانية قليلاً، وبدأ تشغيلها منذ عدة أشهر. وهذه التوسعة تحسن بدرجة كبيرة قدرة الوكالة على تحليل العينات البيئية للضمانات بشكل مستقل.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كلف المؤتمر العام للوكالة المدير العام باتخاذ الترتيبات لعقد منتدى يمكن أن يطلع فيه مشاركون من الشرق الأوسط والأطراف المهمة الأخرى على تجارب المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت في مناطق أخرى بالفعل وأن يتعلموا منها. ومشاوراتي مع الدول الأعضاء خلصت إلى أن الظروف الآن مؤاتية لعقد هذا المنتدى. لذلك، قررت عقد المنتدى في فيينا في يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسينظر ذلك المنتدى فيما تمثله تجارب أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أهمية بالنسبة للشرق الأوسط في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأرجو أن يكمل ذلك الاجتماع بالنجاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أمانو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا لعرض مشروع القرار A/66/L.6.

**السيد رغاغلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً، أود أن أشكر المدير العام أمانو على تقريره عن أنشطة

للوكالة كي يمكنها تقديم ضمان موثوق به بأن المواد النووية المعلن عنها لا تُحوّل عن الاستخدامات السلمية، وأنه لا توجد مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في البلد المعني. ويحدوني وطيد الأمل في أن تبرم الدول المتبقية بروتوكولات إضافية في أسرع وقت ممكن. وأدعو الدول الـ ١٤ غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم تنفذ اتفاقات للضمانات إلى تنفيذها بدون إبطاء.

وما فتئت أقدم تقارير منتظمة إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ ضمانات الوكالة في عدد من البلدان. وتقارير الوكالة عن تنفيذ الضمانات في إيران ترسل إلى مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦. وفي تقاريري الأخيرة، ذكرت أن إيران لا تقدم التعاون الضروري لتمكين الوكالة من استنتاج أن كل المواد النووية في إيران تستخدم في أنشطة سلمية. وأحث إيران على أن تتخذ خطوات صوب التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات ذات الصلة بغية إرساء الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي.

فيما يتعلق بحالة سوريا، خلصت الوكالة مؤخراً إلى أن المبنى الذي جرى تدميره في موقع دير الزور في عام ٢٠٠٧ من المحتمل جداً أنه لمفاعل نووي كان ينبغي أن تعلنه سوريا للوكالة. وفي حزيران/يونيه، وجد مجلس محافظي الوكالة أن سوريا في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بشأن الضمانات. وأبلغ مجلس المحافظين عدم الامتثال هذا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويبقى البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق بالغ. فكما هو معروف، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ أي تدابير للضمانات في ذلك البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتقارير العام الماضي بشأن إنشاء مرفق جديد لتخصيب اليورانيوم ومفاعل يعمل بالماء الخفيف في

عالمياً صوب اعتماد إجراءات ملموسة لتحقيق تلك الغاية بدون إبطاء، وللووكالة دورها الريادي في ذلك المسعى.

ولذلك، سرنا اعتماد المؤتمر العام الأخير لخطة العمل بشأن السلامة النووية. ونحن مستعدون للنظر في إجراءات جديدة لتعزيز النظام الدولي للسلامة النووية، وندعو إلى التقيد عالمياً بكل الاتفاقيات الدولية المعتمدة تحت إشراف الوكالة والبالغة الأهمية للنظام الدولي للسلامة.

إن الحد من خطر الوصول إلى مواد نووية واستخدامها بنية آتمة من قبل أطراف من غير الدول هدف مشترك للمجتمع الدولي. إيطاليا ملتزمة تماماً بنجاح عملية تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال الأمن النووي، وفقاً لما اتفق عليه في بلاغ واشنطن العاصمة وخطة العمل.

ونؤيد بقوة تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج عملها المعني بالأمن النووي. نحن مهتمون بشكل خاص بتعزيز القدرات الوطنية من خلال التدريب العالي وإذكاء ثقافة الأمن النووي. وتعد الدورة التدريبية الأولى التي نظمتها المدرسة الدولية للأمن النووي، التي تم افتتاحها في نيسان/أبريل تحت رعاية الحكومة الإيطالية وبالتعاون مع الوكالة ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية في مقره في تريستا، إحدى المبادرات الملموسة في هذا المجال. وتعزز إيطاليا، نتيجة للتقييم الإيجابي لهذه الدورة الأولى، مواصلة تطوير المدرسة وتقديم الدورة على أساس منتظم، بالتعاون مع الوكالة ومركز عبد السلام، بدعم من الجهات المانحة الأخرى.

ولا يزال تعزيز نظام الضمانات الدولية أحد الأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء في الوكالة. وتؤيد إيطاليا دور الوكالة في التحقق من الامتثال الكامل من جانب الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة. ونأمل لهذا السبب أن يتم اعتماد البروتوكول الإضافي على نطاق عالمي، لأن من شأنه أن يزيد

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٠ (انظر A/66/95) وأن أعرب عن عميق التقدير لقيادته الماهرة للوكالة. كما أثني على جهود الوكالة وموظفيها بعد الكارثة المأساوية التي ألمت باليابان في آذار/مارس الماضي، لتبرز مرة أخرى محورية عمل الوكالة وأهميته الأساسية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مجدداً عن تضامني مع الشعب الياباني للمعاناة التي سببتها أمواج تسونامي المدمرة، وعن إعجابي بصموده.

أخذت الكلمة اليوم لكي أعرض، في إطار البند ٨٦ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/66/L.6، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، حيث أن إيطاليا هي الرئيس المنتخب لمجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهذا شرف كبير لبلدي. وتنطلع للعمل مع الدول الأعضاء ومع المدير العام وموظفيه خلال الأشهر القادمة من أجل مواصلة تعزيز اضطلاع الوكالة بولايتها.

وإيطاليا على يقين من أن السلامة والأمن والضمانات النووية أساسية لكفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية لحماية صحة السكان وسلامة البيئة. وندعو إلى نظام نووي دولي قوي لضمان التحقق من الوفاء بالتعهدات والالتزامات المترتبة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال الرصد الصارم والمستقل من جانب الوكالة. وسنواصل التزامنا التقليدي بكامل نطاق أنشطتها، دون أن نغفل عن المسؤوليات التي تفرضها رئاستنا لمجلس المحافظين.

لقد أكدت كارثة فوكوشيما داييتشي بشدة على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن السلامة النووية. ونعرف جميعاً أن آثار أي حادث نووي خطير لا تتوقف عن الحدود الوطنية. ولذلك، لا بد أن يكون التحسين الجاري للسلامة النووية هدفاً مشتركاً للجميع. وهناك توافق متزايد

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونغ، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وكما في السنوات السابقة، يلاحظ النص التوافقي، كونه نتيجة للمشاورات التي جرت في فيينا، مع التقدير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ ويأخذ علما بالقرارات التي اعتمدت في الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الذي عقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، ويعيد تأكيد دعم الجمعية العامة القوي لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في التشجيع على تطوير الطاقة النووية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية وتقديم المساعدة في هذا المجال وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي الأمانة والتحقق والأمن في المجال النووي، ويناشد الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لأنشطة الوكالة. وبطبيعة الحال، فإن مشروع القرار لا يزال مفتوحاً أمام المزيد من

بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق عبر اتفاق الضمانات الشاملة من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية التي تحوز عليها الدول.

وينبغي لجميع الدول، من أجل تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، أن تتحمل مسؤوليتها الجماعية وأن تبذل قصارى جهدها لتعزيز جدول أعمالنا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. ولدنيا إيمان عميق بأن الأهداف التي حددها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ قابلة للتحقيق. ونواصل دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام والدول الثلاث الوديدة لمشروع معاهدة عدم الانتشار بهدف عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وأجهزة إيصالها في الشرق الأوسط.

ولا يزال الاستخدام السلمي للطاقة النووية أحد الأهداف الرئيسية للوكالة. ونرى أن تطوير التكنولوجيا الآمنة في غاية الأهمية لتحسين التطبيقات النووية في جميع أنحاء العالم، وهو كذلك فيما يتعلق بالتصدي للتحديات العالمية وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، عبر اعتماد برامج يتم تخطيطها بعناية في مجال التعاون التقني. ونحن ملتزمون بتعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بتطوير تطبيقات نووية تهدف إلى تحقيق التقدم الطبي والعلمي في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة والموارد المائية وحماية البيئة. وعلى الرغم من آثار الحالة المالية العالمية في الوقت الحالي، لا يزال تعزيز دعم صندوق التعاون التقني والأنشطة التي تتم في إطاره من قبل الوكالة يتسم بأهمية رئيسية.

وأود أن أعرض، بصفة إيطاليا رئيساً لمجلس إدارة محافظي الوكالة، في إطار البند ٨٦ من جدول الأعمال، مشروع القرار "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" الوارد في الوثيقة A/66/L.6، نيابة عن الاتحاد الروسي، إثيوبيا،

العالمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان الذي انبثق عن اجتماع حزيران/يونيه، الذي تلتته خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأمان النووي. ونقدر الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان النووي، الذي انعقد بدعوة من الأمين العام على هامش الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

ويشكل التعاون الدولي عاملاً حاسماً لتعزيز الإطار العالمي للأمان النووي. ويتعهد الاتحاد الأوروبي، على سبيل الأولوية وفي ضوء حادث فوكوشيما، باستعراض أمان جميع المخططات النووية لتوليد الطاقة في دوله، على أساس تقييم الخطر والأمان على نحو شامل يتسم بالشفافية، أو اختبارات الجهد. وقد وجهت الدعوة إلى البلدان المجاورة وغيرها للمشاركة في هذه الاختبارات. بمشاركة وكالة الطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع اختبارات الجهد هذه، باستعراض الإطار الأوروبي القانوني والتنظيمي القائم بشأن أمان المنشآت النووية، على أن يكتمل بحلول نهاية هذا العام.

في عام ٢٠٠٩ اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيهها بشأن السلامة النووية ينص على إعطاء قوة قانونية ملزمة في جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمعايير الأمان النووي الرئيسية. وقد اعتمد توجيه مماثل في تموز/يوليه بشأن الإدارة المسؤولة والأمانة للوقود المستهلك والنفايات المشعة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك رحبنا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد أثبتت خطة العمل التي تم الاتفاق عليها، جنباً إلى جنب مع الاتفاق على عملية لتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك المؤتمر الذي سيعقد في عام

الدول الراغبة في الانضمام إلى قائمة مقدميه، ويأمل مقدموه أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

**السيد فاريلاس** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نحن سعداء بدعم مشروع القرار A/66/L.6 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/66/95) الذي يعيد تأكيد دور الوكالة الذي لا غنى عنه في ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، والتشجيع على تطوير الطاقة النووية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية فضلاً عن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي

لقد طغت على هذا العام العواقب المأساوية للزلازل والتسونامي اللذين حدثا في اليابان في ١١ آذار/مارس وأديا إلى وقوع الحادث في محطة فوكوشيما دايشي النووية لتوليد الطاقة. وأدى حادث فوكوشيما إلى تغيير مشهد الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، ويمثل تحدياً قوياً للوكالة الدولية للمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وسعى الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدوره في مواجهة هذا التحدي. ويشير مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي واليابان الذي عقد في ٢٨ أيار/مايو إلى التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليابان على تعزيز أعلى معايير الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، وإلى العمل بوجه خاص، عبر عمليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين.

وبدأ المؤتمر الوزاري المعني بالأمان النووي الذي عقدته الوكالة في حزيران/يونيه، والذي شارك فيه الاتحاد الأوروبي بنشاط، العملية التي تؤكد أننا في المجتمع الدولي، نستخلص الدروس المستفادة من هذا الحادث ونعمل على تنفيذها من أجل ضمان تنفيذ أعلى معايير الأمان النووي على الصعيد

يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لعدم اتخاذ قرار بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته وتطبيق البروتوكول الإضافي النموذجي في المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والخمسين. كانت هذه الدورة الأولى التي لم يتخذ فيها المؤتمر العام للوكالة القرار بشأن تعزيز الضمانات. يناشد الاتحاد الأوروبي الوكالة والدول الأعضاء العمل معاً لضمان تناول هذه المسألة الهامة المعنية بالضمانات بشكل صحيح في الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يكرر الاتحاد الأوروبي ذكر وجهة نظره بأن التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة، وبأن اتفاقات الضمانات الشاملة، المقترنة بالبروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي للوكالة. يطالب الاتحاد الأوروبي بإضفاء الطابع العالمي على هاتين الأداتين الهامتين من نظام ضمانات الوكالة دون تأخير.

يرى الاتحاد الأوروبي أن على البلدان التي تنظر في إدراج الطاقة النووية في استراتيجياتها للطاقة أو التي تخطط لذلك، أن تتعاون بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الوفاء بأشد الظروف صرامة من الناحيتين القانونية والتشغيلية ونواحي السلامة والأمن وعدم الانتشار. لا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعاً اقتناعاً راسخاً بفوائد النهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي.

وتمشيا مع استنتاجات معاهدة عدم الانتشار بشأن هذه المسألة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذت لإنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب تابع للوكالة ويؤكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي بغية تحقيق هذا المسعى. ويمكن أن يشمل التمويل ما يصل إلى ٢٠ مليون يورو من أداة الاستقرار إضافة إلى ٥ ملايين

٢٠١٢، عزمنا المشترك على تعزيز نظام منع الانتشار النووي، وليس مجرد دعمه فحسب.

وقد نظم الاتحاد الأوروبي حلقة دراسية في بروكسل في ٦ و ٧ تموز/يوليه بهدف المساهمة في عملية مؤتمر عام ٢٠١٢. أتاححت هذه الحلقة الدراسية مشاركة شاملة وتبادلاً صريحاً وبناءاً للآراء بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتنطلع الآن إلى منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي دعا إلى عقده المدير العام للوكالة، والذي سيعقد يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا. ويجدر الثناء على روح التعاون فهذه على الدرب إلى مؤتمر عام ٢٠١٢، وينبغي لنا جميعاً أن نعمل للحفاظ عليها.

إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي لعام ٢٠١٠ أعاد التأكيد على دور الوكالة في التحقق وإشاعة الاطمئنان من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات، بغية منع تحويل المواد النووية من الاستخدامات في الأغراض السلمية. لا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء التحديات الخطيرة التي طال أمدها لنظام عدم الانتشار التي تشكلها جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية، حسبما أفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً فهمه لدور مجلس الأمن، باعتباره الحكم النهائي في مسائل السلام والأمن الدوليين، في اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال عدم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها اتفاقات الضمانات.

إن نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة يمثل أحد المكونات الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي ويؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. في هذا الصدد،



المنشآت النووية من الاستخدام غير المصرح به والأفعال الكيدية. ولذلك يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، على أن تصبح طرفا فيها.

كان الاتحاد الأوروبي أيضا أحد المؤيدين الأقوياء لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة. ونشمن دوره في التطوير المسؤول لتطبيقات سلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة والموارد المائية والبيئة والطاقة النووية، مع التشديد على السلامة النووية والإشعاعية في الدول الأعضاء المشاركة. يقدر الاتحاد الأوروبي كثيرا لإسهام مشروعات برنامج التعاون الفني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يستخدم الاتحاد الأوروبي العديد من أدواته المالية لدعم كل من وكالة الطاقة الذرية والتعاون مع بلدان ثالثة في مجال استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا في الأغراض السلمية. بمبلغ إجمالي لا يقل عن ١٥٠ مليون يورو سنويا. ويتم تنفيذ جزء من هذا التمويل في بلدان ثالثة من خلال صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الذي يمثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أول المساهمين فيه.

#### السيدة سودوف (منغوليا) (تكلت الإنكليزية):

يود وفد بلدي تقديم الشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه لتقرير الوكالة (انظر A/66/95) وتقديم المستجندات بشأن التطورات منذ تقديم التقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

بادئ ذي بدء، تود الحكومة المنغولية أن تعرب مرة أخرى عن تعازيها العميقة ومواسمها الصادق لليابان حكومة وشعبا على الخسائر المأساوية في الأرواح والمعاناة الناجمة عن الزلزال وأمواج تسونامي في ١١ آذار/مارس. كان الحدث المأساوي تذكيرا خطيرا بالحاجة إلى سد ثغرات الأمان

يورو كمساهمة إضافية تقدم من خلال قرار يتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

نحن نواجه عهدا جديدا من التهديدات من الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما الإرهابيين، الذين يسعون إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا والمواد المتعلقة بها، وهي أحد المخاطر التي قد تكون أكثر تدميرا للأمن العالمي. في ضوء التهديدات المستمرة، يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، فضلا عن عدد من المبادرات الدولية الأخرى.

في أعقاب مؤتمر قمة الأمن النووي الناجح الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في واشنطن، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر قمة للمتابعة في سول، بجمهورية كوريا، في آذار/مارس ٢٠١٢، المكرس لتعزيز الالتزامات صوب تحسين الأمن النووي في العالم بأسره.

يدعم الاتحاد الأوروبي الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في المضي قدما نحو تحقيق أهداف مؤتمر قمة الأمن النووي. يدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الوكالة في مجالات الأمن النووي في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الاتحاد الأوروبي إحدى الجهات الرئيسية المساهمة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تبرعاته الخاصة به، ومن خلال المساهمات الفردية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمستوى تمويل وصل حوالي ٣٠ مليون يورو بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

في هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد نسبة تمويل أنشطة الأمن النووي في برنامج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وميزانيتها في ميزانية الوكالة العادية. تكتسي الحماية المادية الفعالة أهمية قصوى لمنع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين أو إساءة استخدامها بصورة عرضية، وحماية

العمل من شأنه أن يساهم بشكل ملموس في تعزيز نظام الأمان النووي.

نعتقد أيضا بأن عقد مؤتمر دولي، على النحو الذي اقترحه حكومة اليابان، للنظر في الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما من شأنه أن يكون مفيدا أيضا من الناحية العملية في تحسين التأهب لحالات الطوارئ والإغاثة. وقد برهنت تجربة ما بعد فوكوشيما بوضوح الحاجة إلى تعزيز نظام المسؤولية الدولية بغية تقديم التعويض الكافي عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص والبيئة نتيجة لهذه الحوادث.

هناك حقيقة ثابتة هي أن السلامة والأمن النوويين يمثلان شاغلا مشتركا لجميع بلدان العالم. ولهما هذه الأيام أهمية خاصة بالنسبة للبلدان مثل منغوليا، إذ أنها تشرع في استغلال اليورانيوم وتنظر في إضافة الطاقة النووية إلى مصادر طاقتها المتنوعة. وتدرك منغوليا أن استغلال اليورانيوم ينطوي على مسؤولية كبيرة، مما في ذلك ضمان السلامة المادية للمواد النووية في جميع مراحل دورة الوقود النووي. ولذلك ستطلع إلى الوكالة وشركائها الدوليين للحصول على المشورة والمساعدة في مجال الاستغلال المناسب لاحتياطياتها من اليورانيوم.

وننظر في إجراء دراسات الجدوى التمهيدية مع الوكالة بخصوص ما إذا كان ينبغي أن تدرج الطاقة النووية ضمن مصادر طاقتنا المتنوعة. وتعمل حكومة منغوليا أيضا، كجزء من إجراءاتها الأولية، على الانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

وفضلا عن ذلك تشيد منغوليا بالدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز عدم الانتشار من خلال الضمانات والتحقق وفي تعزيز نقل المعرفة والعلوم والتكنولوجيا النووية إلى أعضائها. واستنادا إلى

القائمة ومواصلة زيادة سلامة وأمن المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم.

يجب على الوكالة الدولية، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي تملك الخبرة ذات الصلة، قيادة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين العالميين. وكما أبرز بحق في تقرير الوكالة الدولية، خلال الأسابيع التي تلت حادث فوكوشيما مباشرة، عملت الوكالة الدولية كمرکز تنسيق دولي في مساعدة تشغيل المحطة والسلطات اليابانية في التغلب على عواقب الحادث الوخيمة. وأدت أيضا دورا مهما في توفير معلومات موثقة بشأن الحالة في محطة فوكوشيما وحولها.

وينبغي أيضا الإشارة إلى أن العديد من الدول الأعضاء، فضلا عن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة عملت معا عن كثب خلال الأسابيع الحاسمة، مُظهرة فعالية نهج طورته الأمم المتحدة يستند إلى "الدار الواحدة" في التصدي للتحديات وتلبية الاحتياجات المشتركة.

يثني وفد بلدي على الوكالة لعقد المؤتمر الوزاري المعني بالأمان النووي في حزيران/يونيه، الذي اعتمد إعلانا يهدف إلى زيادة تعزيز الأمان النووي، والتأهب لحالات الطوارئ، وحماية الأشخاص والبيئة من الإشعاع في جميع أنحاء العالم. استنادا إلى الإعلان، اعتمد المؤتمر العام للوكالة خطة عمل بشأن الأمان النووي، تتصور إثني عشر إجراء رئيسيا تركز على تقييم الأمان، وعمليات استعراض الأقران التي تنجزها الوكالة، والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وبناء القدرات والتواصل ونشر المعلومات وكذلك البحوث والتنمية. تؤمن منغوليا بأن التنفيذ النشط لخطة

وترحب منغوليا، بوصفها بلدا غير ساحلي وذا مناخ جاف، بتركيز المنتدى العلمي هذا العام، الذي عقد أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على المياه واحتمالات استخدامها على نحو أفضل باستعمال التكنولوجيات النووية.

وقدّمت منغوليا هذا العام لدورة المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ثمانية مقترحات لمشاريع وفقا لاحتياجاتها ذات الأولوية وولاية الوكالة. ويسرني أن أشير إلى أن التزامنا بالتعاون القوي مع الوكالة يمكن مشاهدته في حقيقة أن مشاريع الوكالة في منغوليا تغطي هذا العام بأعلى معدلات التنفيذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وكما في السنوات السابقة، يسر وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في الوثيقة A/66/L.6.

**السيد تزار (باكستان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للتقرير السنوي (انظر A/66/95) للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهود الوكالة ومديرها العام. لقد اختتمت باكستان مؤخرا فترة رئاستها لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعامي ٢٠١٠ - ٢٠١١، وأكدت رئاستنا ثقة المجتمع الدولي بإسهامات باكستان ودورها في المسائل ذات الصلة في إطار الوكالة.

وفي السنوات الـ ٥٤ منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية برزت بوصفها منظمة ناجحة في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والإسهام في السلم والأمن والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. لقد أصبح دور الوكالة أكثر أهمية في بيئة دولية متزايدة التعقيد ومليئة بالتحديات. فالطلب العالمي السريع النمو على الطاقة والعجز في الاحتياطيات من الوقود الأحفوري، وكذلك التحديات البيئية المتنوعة، إلى جانب شواغل

مشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بلدي، أستطيع القول بثقة إن الوكالة تقدم إسهامات ضخمة في جهود التنمية في العالم بتوفير المهارات والتدريب والمعدات ذات الصلة. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المساعدات الحيوية التي تقدمها للبلدان النامية، بما فيها بلدي منغوليا.

وفي العام الماضي، اختيرت منغوليا لتكون البلد الثامن لإنشاء موقع إرشادي نموذجي لبرنامج عمل علاج السرطان. تحت إشراف برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان. وبصفة منغوليا عضوا في بلدان المواقع الإرشادية النموذجية لبرنامج عمل علاج السرطان، تعمل على تطوير القدرة المطلوبة للعلاج بالأشعة لكفالة الكشف المبكر عن السرطان وعلاجه. وسيجري عما قريب التوسع في خدمات العلاج بالأشعة وذلك بإنشاء معجّل للجزيئات الطولية في عاصمتنا أولانباتار. وفي إطار التعاون مع برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان، وضعت حكومة منغوليا خطة عمل عامة للوقاية من السرطان ومكافحته للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١ واعتمدت خطة استراتيجية لتطوير العلاج بالأشعة لنفس الفترة. وسيتيح لنا تنفيذ هذه السياسات التصدي بشكل أكثر فعالية لولايات السرطان المتزايدة وتشاطر خبرتنا، في نفس الوقت، مع الآخرين بوصفنا أحد بلدان المواقع الإرشادية النموذجية.

وتشمل مجالات تعاوننا الأخرى ذات الأولوية مع الوكالة الزراعة والأمن الغذائي وبناء القدرات بصورة عامة. وتولي منغوليا، لكونها بلدا زراعيا، أهمية كبيرة لزيادة محصولها الزراعي، لا سيما إنتاج اللحوم. ولذا تركز منغوليا بصورة خاصة على تعاونها مع الوكالة على الإنتاج والتوريد المستدامين للأصمبال ومعدات التشخيص لمكافحة أمراض الحيوانات العابرة للحدود.

درجة المساعدة والتعاون الدوليين المقدمين للبلدان النامية. ونؤيد تأييدا تاما الآراء التي أعربت عنها حركة عدم الانحياز بخصوص هذا الجانب الحيوي، ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء للمضي قدما بمجدول أعمال للسلامة النووية متفق عليه.

ومن جانبنا، لقد بدأنا باستعراض شامل لسلامة محطات الطاقة القائمة في مجالات مثل دراسات المواقع وسلامة النظم ونظم الطاقة في حالات الطوارئ والتأهب للطوارئ خارج المواقع، وما إلى ذلك. وستدرج تقييمات السلامة هذه على محطاتنا للطاقة النووية في المستقبل. وسندرس نتيجة هذا الاستعراض وندخل تعديلات حسب الاقتضاء.

لقد تأسست، في نفس الوقت تقريبا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الطاقة النووية في باكستان قبل خمسة عقود. وترعرعت المنظمتان معا وتمتعان بعلاقة تعاونية ومفيدة للطرفين وذات قيمة هائلة لباكستان.

لقد استفدنا من الخبرات التي توفرت لنا في شكل بعثات الخبراء وبعثات فريق استعراض سلامة التشغيل وفريق تقييم الأحداث الهامة من حيث السلامة وبرنامج التعاون التقني الذي تنفذه الوكالة. ونولي أقصى الأهمية لبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني ونود أن نشدد على الحاجة إلى نظام محسن ومأمون لتوزيع الموارد على أنشطة التعاون التقني ونقل التكنولوجيا ومرافق التدريب للبلدان النامية، بجملة أمور منها المشاركة الأوسع للبلدان النامية في تصميم البرنامج وتنفيذه.

ما فتئت باكستان منذ مدة طويلة تدافع بقوة عن استخدام التكنولوجيا النووية من أجل السلام والتقدم والرخاء للجميع. ويحظى إنعاش الاقتصاد والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعبونا بالأولوية القصوى لدى حكومة باكستان. وتعتبر الطاقة النووية المأمونة والمستدامة عاملا جوهريا للدفع

السلامة والأمن، من المرجح أن تبقى الوكالة منهمكة في المستقبل المنظور. وفي أداء هذه المهام، سيكون من الأهمية بمكان أن ينظر إلى الوكالة بوصفها هيئة تتسم بالحياد والكفاءة والمهنية - وليس مجرد رقيب نووي.

ونتفق مع تقييم الوكالة بعد حادثة فوكوشيما أن الطاقة النووية ستظل المصدر المفضل الدائم والأمن والمستدام للطاقة البديلة. لقد وضعت الأحداث الأخيرة التي ألت بمحطات فوكوشيما النووية في بؤرة الاهتمام الشعور بالقلق الذي له ما يبرره بين عامة الناس إزاء نظام السلامة النووية. ونؤيد تأييدا تاما الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تصدر الجهود الدولية لتقييم عملية الدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وقد جاءت جهود الوكالة، بما فيها عقد مؤتمر وزاري بشأن السلامة النووية واعتماد خطة عمل للسلامة النووية في الوقت المناسب ومفيدة على حد سواء. وعمل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين، الذي عقده الأمين العام هنا في نيويورك، على حفز الاهتمام الدولي بمسائل السلامة النووية الهامة.

وترسي خطة العمل التي أعدتها الوكالة ودولها الأعضاء أساسا هاما لتعزيز إطار السلامة النووية في جميع أنحاء العالم. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى من جديد بحق دعم المشاركين فيه للدور الذي تضطلع به قيادة الوكالة في عملية الدروس المستفادة وفي تمكين دولها الأعضاء من تنفيذ تلك الدروس على الصعيد الوطني.

وفي تطوير نظام قوي للسلامة النووية، من الضروري مراعاة تنوع طبيعة احتياجات البلدان وظروفها. وينبغي أن تستند اقتراحات وطرائق تصحيح المسار إلى تقييمات تقنية وموضوعية وسيعتمد التنفيذ الفعال لخطة عمل الوكالة للسلامة النووية إلى حد كبير، في جملة أمور، على

المتخصصة في الزراعة والتكنولوجيا الأحيائية تقدم مساهمات قيمة في قطاعي الزراعة وتربية الماشية في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، طورت مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية هياكل أساسية متينة جدا لمعالجة شتى المشاكل المتصلة بإدارة موارد المياه باستخدام تقنيات النظائر المشعة. ونشارك في برنامج معايرة النماذج الداخلية، ونقدم أيضا خدمات استشارية وتحليلية في هذا الميدان للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنطقة. ولدينا شبكة مكتفية ذاتيا من المؤسسات التعليمية والتدريبية تشمل جميع الفروع الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وبالإضافة إلى امتلاك هذه المؤسسات القدرة على تلبية احتياجات برامجنا، فإنها جاهزة أيضا لاستقبال المشاركين من الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونقدر المساعدة التي قدمتها لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق الخدمات الاستشارية والمعدات وتطوير الموارد البشرية لتمكيننا من تأسيس وتحسين جميع هذه المرافق. وهذا بالطبع مجال من واجب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترعى فيه النمو في البلدان الأخرى أيضا، وإننا، بما نملك من خبرة، يمكننا أن نساعد أيضا.

لقد برز الأمن النووي كمجال هام يتطلب اهتماما واستجابة كافيين. ولئن كنا نؤيد التركيز الدولي على أهداف الأمن النووي وعلى الجهود الرامية إلى تحقيقها، فإننا نشاطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهة نظرها بأن المسؤولية عن الأمن النووي تقع كلية على عاتق كل دولة بمفردها.

وعلى المستوى الدولي تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدور الرائد والمحوري في وضع المبادئ الإرشادية والتوصيات والمدونات والوثائق التوجيهية في مجال الأمن النووي. وتشكل الوكالة، بفضل ولايتها واختصاصها التقني وعضويتها الواسعة، منبرا فريدا لدولها الأعضاء للنظر في

قدما بجدول أعمالنا الإنمائي. وتشارك مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية بهمة في تسخير التكنولوجيا النووية للنهضة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد، وهذا يشمل مجالات مختلفة مثل تشخيص الأمراض السرطانية وعلاج السرطان والزراعة وحفظ الأغذية وإدارة المياه والصناعة. لكن المهمة الأهم لدينا ما زالت تسخير الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي الوقت الحاضر يعتبر نصيب الطاقة النووية من مجموع الطاقة الكهربائية متواضعا جدا. ونود أن نرفع المستوى الحالي للكهرباء المولدة بالطاقة النووية والبالغ ٧٥٠ ميغاواط إلى ٨٨٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه حتمية إنمائية حافلة بالتحديات ولكنها تتسم بنفس القدر من الأهمية، وقد عقدنا عزمنا على السعي إلى تحقيقها. وفي وقت سابق من هذا العام جاءت الموافقة الإجماعية لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتفاق الضمانات لمخطي الطاقة جيم ٣ وجيم ٤ كتعبير عن اعتراف المجتمع الدولي بخبرات باكستان في التشغيل الآمن والمأمون لخطات الطاقة النووية. وإن إبرام اتفاق الضمانات هذا فيما يتعلق بمخطي توليد الكهرباء، اللتين تتمتع كل منهما بقدرة توليد ٣٤٠ ميغاواط، يشكل معلما هاما على طريق إستراتيجيتنا لتحقيق هدف أمن الطاقة.

وتدير مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية حاليا ١٤ مستشفى متخصصة في الطب النووي والأورام في مختلف أنحاء البلد، و٤ مستشفيات أخرى قيد البناء. لكن هذه، كلها، ليست كافية لبلدنا بعدد سكانه المرتفع، وقد عقدنا العزم على مواصلة توسيع نطاق قدراتنا في القطاع العام من أجل خدمة الفقراء والمحرومين.

إننا ننتج معظم المواد الصيدلانية المطلوبة للاستهلاك المحلي، وقد أنشأنا مؤخرا مرفقا لإنتاج دواء مليدينيوم - ٩٩، وأصبح بإمكاننا الآن تصدير هذا الدواء. وما فتئت مراكزنا

باطراد أثناء العقد الأخير، وأثبتت وجودها باعتبارها المشرف العام القوي المستقل الذي يعول عليه.

لقد استكملت سلطة الضوابط النووية بنيتها التحتية للضوابط ووسعت نطاق عملياتها لوضع وتنفيذ الضوابط. وقطعت أيضا شوطا هاما بالانتقال من مراقبة الضوابط على المواد والأجهزة النووية إلى إدارة المصادر الإشعاعية. واقتدت السلطة، لدى قيامها بذلك، بالمعايير والممارسات الدولية وحافظت في الوقت ذاته على روابط وثيقة جدا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء كمتلق للمساعدة أو مقدم لها.

إن النهج الاحترافي الذي نفذت به سلطة الضوابط النووية خطة عمل الأمن النووي في باكستان استأثرت بتقدير واسع فيما بين نظيراتها على صعيد الكرة الأرضية. وتعكف السلطة الآن على تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك دأبنا منذ عدة سنوات على المشاركة في قاعدة بيانات الاتجار المحظور التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد شهد بنيان منع الانتشار العالمي تحولات كبرى في السنوات الأخيرة. إذ رأينا توجهات وسياسات سددت صفعات قوية إلى نظام منع الانتشار. فالسياسات والممارسات القائمة على الاعتبارات التجارية والسياسية أدت إلى ضعفة قدسية المعايير والصكوك القانونية القديمة العهد التي يركز عليها نظام منع الانتشار.

وباكستان تثق بنهج منصف وغير تمييزي ومعيارى للدفع قدما بأهداف منع الانتشار المتشطرة عالميا والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويحدونا الأمل كذلك أن تؤدي اعتبارات السلامة النووية والأمن النووي إلى تيسير السعي إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وليس إلى عرقلته، من أجل الدفع قدما بمجدول أعمال التنمية ووضع حد للتدهور البيئي.

المقترحات المطروحة باستعراض وتعزيز إطار العمل الدولي للأمن النووي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كنغ (استراليا).

في السنوات الأخيرة برزت مبادرات وأنشطة عدة في مختلف أنحاء الكرة الأرضية للنهوض بمجدول أعمال الأمن النووي، وكثيرا ما كان يحدث تداخل فيما بينها. وإننا نشاطر تماما الشواغل التي أعربت عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول استمرار ازدواجية الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي. ونود أن نعيد التأكيد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي وحدها صاحبة الدور والسلطة والاختصاص والشرعية في رسم السياسة العامة وتنسيق الأنشطة التشغيلية وتقديم المساعدة في ميدان الأمن النووي.

وعلى نفس المنوال تؤدي الازدواجية في الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي إلى نتائج عكسية، ماليا وسياسيا على السواء، لا سيما في وضع وتطوير المبادئ الإرشادية والتوصيات والمعايير والوثائق التوجيهية المتوازية في شتى المجالات المتعلقة بالأمن النووي.

وفي ضوء طبيعة وصفات وهياكل التنفيذ المتميزة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للسلامة النووية والأمن النووي، لا نعتقد أن من الحصافة السعي إلى إقرار سلسلة وحيدة من المعايير في مجالي السلامة النووية والأمن النووي. فلهذين المجالين فلسفات وأسباب وصكوك قانونية ومتطلبات تشغيلية مختلفة، وإن كانا يتشاطران درجة من المخاطر المشتركة.

لقد اتخذت باكستان عدة خطوات في مجال التشريعات والضوابط وخطوات إدارية لتعزيع سلامة وأمن ما تمتلكه من المنشآت والمرافق والمواد النووية وإطار عمل الضوابط. وقد أكملت سلطتنا للضوابط النووية ١٠ سنوات من عملها المهني كمشرف عام فعال. وتوسعت السلطة

السلامة النووية باعتبارها مسألة جامدة بل بوصفها عملية تتطور باستمرار، ويجب على الوكالة القيام بدور هام في التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة تعزيزها. وفي هذا المنعطف، لا بد من أن تتخذ الوكالة جميع التدابير الضرورية لتبديد مخاوف عامة الناس والدول الأعضاء بشأن سلامة محطات الطاقة النووية، آخذة في الاعتبار التطورات الراهنة في التصميم والتكنولوجيا. ونشجع الوكالة على مواصلة دعم جميع الأنشطة ذات الصلة بتعزيز الطاقة النووية.

والهند تعتبر الطاقة النووية عنصرا أساسيا في سلة طاقتها الوطنية. ونحن ملتزمون بالمضي قدما في برنامجنا النووي المؤلف من ثلاث مراحل والقائم على دورة الوقود المغلقة. ونتوقع أن تتوسع الطاقة النووية توسعا كبيرا خلال العقود المقبلة، لتصل إلى ٢٠ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠ ومن المنتظر أن تنمو إلى ٦٠ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠.

إن سجلنا ناصع في مجال السلامة النووية خلال ما يزيد على ٣٥٤ سنة تشغيل للمفاعلات، لكننا ندرك أهمية التحسين والإبداع المستمرين في معايير وممارسات السلامة النووية التي تتبعها والتي تغطي الطائفة الكاملة من الأنشطة، من اختيار الموقع والتصميم والبناء إلى التشغيل والتحسين.

وما فتئت حكومة الهند تؤكد على أن سلامة محطاتنا النووية مسألة ذات أولوية قصوى. واتخذت الحكومة عددا من التدابير. وهي تشمل تقديم مشروع قانون في البرلمان لتعديل المركز الوظيفي للمجلس الرقابي للطاقة الذرية في الهند إلى هيئة رقابية نووية مستقلة بحكم القانون. وقد درست ست لجان لاستعراض السلامة مختلف جوانب السلامة النووية، وبينما لا يزال التقييم مستمرا للاستعراضات المفصلة، فإنه يجري بالفعل تنفيذ تدابير معززة معينة للسلامة. وستدعو الهند فريق استعراض أمان التشغيل

السيد غبته (الهند) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن شكره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه، الذي قدم لنا معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة لعام ٢٠١٠. ونشيد أيضا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها لعام ٢٠١٠ (A/66/95)، الذي يؤكد الدور المركزي للوكالة في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد شاركت الهند في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة النووية والأمن النووي، الذي دعا إليه الأمين العام، والذي عقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

نستعرض الآن التطورات التي حصلت في الميدان النووي في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٠، في ظل سلسلة من الحوادث الخطيرة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠١١ في عدة منشآت في محطات فوكوشيما دايشي للطاقة النووية في اليابان، في أعقاب الزلزال المدمر والإعصار الذي نتج عنه.

لقد استأثرت حادثة فوكوشيما النووية بالاهتمام في جميع أنحاء العالم ورفعت درجة القلق حول السلامة النووية في مواجهة الكوارث الطبيعية الضخمة بصورة خاصة. ونحن على اقتناع بأن الأوساط النووية في العالم سترقى إلى مستوى الحدث وستتخذ جميع التدابير اللازمة لتهدة مخاوف الجماهير بصفة عامة إزاء سلامة المحطات النووية. ولا بد من أن تتضافر جهود الدول الأعضاء لتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضطلع بدور قيادي في توجيه الجهود العالمية بشأن السلامة النووية. والهند تؤيد خطة عمل الوكالة المتعلقة بالأمان النووي والتي أقرها المؤتمر العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

ويجب ألا نقوض دور الطاقة النووية باعتبارها مصدرا نظيفا للطاقة لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة وللمعالجة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وينبغي عدم النظر إلى

المفاعلات المتقدمة، والتي تتضمن معلومات وافية عن جميع تصاميم ومفاهيم المفاعلات المتطورة.

والهند ترتبط بالمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية منذ بدايته. وقد أسهمنا إسهاما كبيرا في تقدمه ونعتقد أن ثمة إمكانية كبيرة لأن يجعل هذا البرنامج الطاقة النووية ميسرة على نحو آمن ومستدام، ولا سيما للوافدين الجدد الذين يشرعون في السير على ذلك الدرب.

والهند تولي أهمية كبيرة لعمل الوكالة في مجالات العلوم النووية. ونسهم في هذه الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات التقنية والأنشطة البحثية المنسقة، كما ندعم برنامج الوكالة في مجال الاندماج النووي. وتساهم الهند في برنامج المفاعل التجريبي الحراري - النووي الدولي بتوفير معدات خاصة وخبرات متخصصة. وفي عام ٢٠١٠، جرى الانتهاء تقريبا من تشييد مبنى مختبر للمفاعل التجريبي الحراري - النووي الدولي - الهند.

ويرى وفد بلدي أن لبرنامج عمل الوكالة وإنجازاتها في مجال التطبيقات النووية أهمية وقيمة خاصة في سياق تلبية احتياجات البلدان النامية. ومن الأنشطة الهامة في هذا الصدد، الأنشطة في مجالات الغذاء والزراعة والصحة البشرية والتغذية والموارد المائية وغيرها.

ويشارك خبراء من الهند بانتظام في جميع هذه البرامج ويقدمون الدعم للوكالة. وقد تم بنجاح تشغيل وحدة التليكوالت "بهاترون"، التي تبرعت بها حكومة الهند لفيتنام من خلال برنامج عمل من أجل علاج السرطان التابع للوكالة، في عام ٢٠١٠. ويجري حاليا في سري لانكا تركيب وحدة "بهاترون" أخرى، كان قد تم التبرع بها من خلال ترتيب مماثل. ويوفر خبراء هنود الدعم الكامل لسري لانكا في بناء وتركيب وتشغيل المرفق وتدريب الموظفين التقنيين.

التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في الإجراءات الهندية لاستعراض وتدقيق مسائل السلامة. وستفي جميع المفاعلات، سواء كانت محلية أو مستوردة، بلا استثناء بمعايير السلامة المعززة.

وتجري إتاحة تقارير تقييم السلامة وتدابير المتابعة في متناول العموم لتعزيز الشفافية وزيادة ثقة الناس. وهناك تركيز أكبر على الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ تحسبا لاحتمال وقوع حوادث نووية من نوعية الحوادث غير الخطأ لها في التصميم. وقد أعدت الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في الهند وثيقة بعنوان "إدارة حالات الطوارئ النووية والإشعاعية"، توفر نهجا كليا ومتكاملا لإدارة الكوارث يشمل جميع عناصرها، من المنع وتخفيف الآثار والاستعداد والامتثال للشروط التنظيمية وتنمية القدرات والاستجابة والإغاثة إلى الاستعادة والتأهيل وإعادة التشييد.

والبرنامج النووي الهندي موجه نحو إنتاج أكبر قدر ممكن من الطاقة من الموارد المتاحة من الأورانيوم والاستفادة من احتياطي الثوريوم الكبير. ونعتقد أن موارد الأورانيوم المتاحة عالميا لا يمكن أن تدعم النمو المتوقع في الطاقة النووية دون اعتماد نهج دورة الوقود المغلقة. ونشجع الوكالة على زيادة مشاركتها في دورة وقود الثوريوم.

ونرحب بإدراج الأنشطة ذات الصلة بتطوير تكنولوجيا المفاعلات النووية. ووفد بلدي يؤيد تماما الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة لحفز الابتكار في مجال الطاقة النووية من خلال الأفرقة العاملة التقنية لمختلف تكنولوجيات المفاعلات، من مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم، وللتطبيقات غير المتصلة بتوليد الكهرباء. والمشاريع البحثية المنسقة التي تنظمها الوكالة توفر منتدى ممتازا لزيادة الفهم ومواصلة تطوير التكنولوجيا. ونرحب بأنها أتاحت في عام ٢٠١٠ نسخة مستكملة من قاعدة بيانات نظام معلومات



وقد تقاسم المعارف والمعلومات مع الهيئات التنظيمية من خلال الشبكة الأيبيرية - الأمريكية، التي نأمل في ترويج قيمتها الحقيقية. يسر كوبا أنه في ظل رئاستها العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمحفل الأيبيري الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي.

ينبغي تعزيز التعاون التقني الذي هو ركيزة الوكالة، ويتعين أن يتلقى دون شروط الموارد التي يحتاج إليها وفقا لحالة أولوياته. إن التزامنا بالتعاون التقني قوي، كما توضح ذلك الأمثلة التالية، من بين أمثلة أخرى. بحلول عام ٢٠١٠، نفذنا ٧٧ في المائة من مشروع للتعاون التقني، محافظين بذلك على مستوى عال من التنفيذ الذي أظهرته كوبا تاريخيا. مع ذلك، كان ذلك أقل بقليل مما كان عليه الحال في السنوات الأخرى، وذلك بسبب الآثار المترتبة على الحصار الذي ما زالت حكومة الولايات المتحدة تفرضه على شعبنا.

تلقى سبعة أجاناب منحاً للزيارات العلمية. واضطلعنا بما يزيد على ٥٠ بعثة خبراء، خصصت تسع منها للاجتماعات التقنية و ٢٣ للمشاريع الإقليمية و ١٨ منها تمت في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي. شاركنا في ٢٠ مشروعا تابعا للاتفاق التعاوني الإقليمي، وحققنا مائة في المائة من تعهدات كوبا في إطار ذلك البرنامج. وعقدت الاجتماعات الأربعة الأولى من الاتفاق التعاوني الإقليمي في كوبا بوصفها دولة رائدة في مثل هذه المشاريع.

في سياق الاتفاق التعاوني، قمنا بتنظيم ٢٠ دورة وحلقة عمل وثمانية اجتماعات للتعاون و ١٨ بعثة خبراء، وشاركنا في الاجتماعات العادية وغير العادية لهيئاتها التقنية والسياسية. علاوة على ذلك، شاركنا في ستة مشاريع إقليمية حول الحماية من الإشعاع. كما شارك بلدنا على

ووفد بلدنا يشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنشطتها ذات الصلة بإدارة المعرفة النووية وبناء القدرات في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نلاحظ تعيين معهد سانت جون للبحوث في بنغالورو، باعتباره أول مركز للتغذية متعاون مع الوكالة.

والهند تدعم عمل الوكالة الدولية. ولذلك، اشتركنا في تقديم مشروع القرار A/66/L.6 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيدة كمينخو (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا ترحب بالدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤيده. إن تطبيقات التقنيات النووية تسهم في التخفيف من حدة تدهور التربة والتصحر وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي والظواهر الطبيعية الأخرى التي تضر بإنتاج الغذاء وحياة الإنسان على وجه الأرض.

إننا نعطي أولوية عالية للتعاون بين البلدان النامية. في ذلك الصدد، شاركت كوبا بنشاط طيلة الأعوام الـ ٢٦ التي مرت منذ التوصل إلى الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ضمن ذلك السياق، حققت بلدان منطقتنا وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتائج هامة، لا سيما في إرساء الشراكة الاستراتيجية بين الاتفاق والوكالة.

علاوة على ذلك، فإن مشاركتنا في المحفل الأيبيري الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي قد ساهمت في تحقيق هدف الحفاظ على مستوى عال من الأمن الإشعاعي والنووي والفيزيائي في البلدان الأعضاء، وبالتالي في مجمل المنطقة الأيبيرية - الأمريكية. إن المحفل رابطة تضم الوكالات التنظيمية للأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوبا واسبانيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي، وعمل بجهد في مجالات جديدة مهمة متعلقة بالأمن الإشعاعي والنووي.

بينما تتدد كوبا مرة أخرى بالحصار الجائر والإجرامي، الذي دانت في هذه القاعة بالذات قبل بضعة أيام من الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة (انظر A/66/PV.41)، فإنها تقرر مع ذلك بالجهود الجارية التي تبذلها أمانة الوكالة للبحث عن بدائل وحلول لذلك الواقع. إننا ندرك الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الأمن من الإشعاع، والنقل، وإدارة النفايات المشعة والاستعداد للطوارئ في البلدان كضامن لسلامة استخدام المصادر المشعة.

إن كوبا تكرر موارد بشرية وعناصر مادية كبيرة للسلامة النووية. إنها تستثمر في تلك المجالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوسائل منها تنظيم الأنشطة الإقليمية والمساهمة في الخبرة والخدمات في مجال الحماية من الإشعاع. بوصف كوبا عضوا في الحفل الأيبيري الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي، فإنها تشارك بنشاط في المشاريع الطبية.

وأظهر الحادث النووي الخطير الذي وقع في اليابان، نتيجة للزلازل الضخم والتسونامي في ذلك البلد، أنه لا يزال الكثير مما ينبغي تعلمه في مجال السلامة النووية. يجب علينا تكثيف جهودنا في اتجاه قدر أكبر من الأمن في مواجهة الكوارث الطبيعية. إن كوبا تولي أهمية خاصة لما تم الاتفاق عليه في إعلان المؤتمر الوزاري بشأن الأمان النووي، الذي عقد في حزيران/يونيه، وخطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والخمسين.

نؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز النظام النووي الدولي، الذي نضع عليه المسؤولية الأساسية فيما يخص الدول الحائزة لأسلحة نووية، ونحث على أن يتم منح دور محوري للوكالة في تعزيز وتنسيق الجهود والتعاون الدوليين، وذلك لتعزيز الأمن النووي العالمي.

نطاق واسع في مشاريع بحث مشتركة. سنة ٢٠١٠، أدرج باحثون كوبيون في ١٥ عقد بحث، في إطار تلك البرامج.

وفت كوبا بالتزاماتها المالية تجاه صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بطرق منها المساهمة بنسبة ١٠٠ في المائة من نفقات المشاركة الوطنية.

في الوقت الذي نؤكد فيه على الدور الهام للوكالة وارتباطاتها بمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما آلية نزع السلاح، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنكرر ذكر أن جهودنا المشتركة يجب أن تستمر من أجل دعم نزع السلاح النووي كأولوية قصوى، بالنظر إلى التهديد الخطير الذي يشكله مجرد وجود أكثر من ٢٢ ٠٠٠ رأس حربي نووي والمذاهب والاستراتيجيات العسكرية التي تسهم في إدامة حيازتها واستخدامها، للسلم والأمن الدوليين وبقاء الجنس البشري.

وأياضا يضر كل من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في بلدنا، ويتعارض مع النظام الأساسي للوكالة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تسبب الحصار في خسائر اقتصادية للبلد بلغت أكثر من ٩٧٥ مليار دولار أمريكي، بالقيمة الحالية لتلك العملة.

واجهت الوكالة بسبب الحصار صعوبات في الحصول على المعدات المتخصصة لمشاريع في كوبا، حيث أن الشركات في أميركا الشمالية، أو تلك التي تعمل برأس مال من هذا البلد، لا يمكنها بيع هذه المعدات لاستخدامها في كوبا من دون تعرضها لعقوبات محتملة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه مواطنونا صعوبات في المشاركة في التدريب الذي ينظم في الولايات المتحدة. إن الحصار يضر أيضا بتنفيذ المشاريع المتعلقة بمكافحة السرطان، التي تشكل إحدى أولويات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا سعداء باختيار فنلندا ميسراً ودولة مضيضة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، المزمع عقده العام القادم والذي نأمل أن يأتي بمقترحات ملموسة لبلوغ ذلك الهدف.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أننا جميعاً نتقاسم مسؤولية توريث الأجيال القادمة عالماً أكثر أمناً. لذلك لا ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي هدفاً يتم تأجيله وإخضاعه دائماً لشروط. وستظل كوبا على موقفها الثابت في كفاحها من أجل عالم أفضل، خال من الأسلحة النووية.

**السيد وانغ مين (الصين)** (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير السيد يوكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عمل الوكالة.

قامت الوكالة خلال العام المنصرم بقدر كبير من الأعمال وفقاً لولايتها الدستورية. وقد اضطلعت الوكالة، في أعقاب الحادث النووي في محطة فوكوشيما دايشي في آذار/مارس الماضي، بدور هام في إبلاغ الدول الأعضاء بالمعلومات المتعلقة بالحادث وفي مساعدة اليابان على التصدي له. وفي حزيران/يونيه، عقدت الوكالة المؤتمر الوزاري المعني بالأمان النووي الذي نتج عنه اعتماد إعلان وزاري (IAEA.INFCIRC/821) وتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن الأمان النووي. واعتمدت الوكالة خطة عمل شاملة بشأن السلامة النووية تتضمن توصيات عملية في ذلك الصدد.

وتؤمن الصين بأن جهود الوكالة تكتسي أهمية كبرى لتحسين السلامة النووية العالمية، وفعالية مواجهة الطوارئ، وتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال وضمان التطوير الآمن والمستدام للطاقة النووية على الصعيد العالمي.

كوبا هي واحدة من مجموعة صغيرة من البلدان المشهود لها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالامتثال الصارم للالتزامات المتعلقة بالضمانات. يؤكد ذلك أننا بلد لا يمتلك أية مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. إننا نولي أهمية كبيرة لهذه المسألة الحساسة المتعلقة بالضمانات والإجراء المحايد والمهني لأمانة الوكالة في الأنشطة التي تروج لها في هذا المجال. لطالما انتقدنا التلاعب بالوكالة وتسييسها لأغراض سياسية كما انتقدنا ازدواجية المعايير التي أصبحت للأسف أمراً مألوفاً في تحليلاتها. وبما أن الأنشطة في ذلك المجال قاصرة بصورة خالصة على الوكالة، نؤكد من جديد رفضنا لأي قرار من قراراتها يشترك فيه مجلس الأمن.

نؤكد مرة أخرى أن أنشطة التحقق ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، أن تحترم سيادة الدول الأعضاء ومصالحها الوطنية. إننا نناشد أمانة الوكالة أن تواصل عملها لتهيئة جو من الحيدة والثقة والتفاهم والشفافية، قائم على الموضوعية والحقيقة، وقادر على تسوية حالات محددة تتعلق بالامتثال باتفاقات الضمانات التي ينظر فيها مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام. وفي ذلك الصدد، نشدد على الحاجة إلى احترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونؤكد تأييدنا لترع السلاح النووي في شبه القارة الكورية والتوصل إلى تسوية متفاوض عليها بين جميع الأطراف المعنية.

كما نؤكد من جديد دعمنا لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. ولبلوغ تلك الغاية، ينبغي لإسرائيل أن تنضم فوراً وبلا شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تُخضع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة.

المعنية على إنشاء مركز في الصين للخبرة المتميزة في مجال السلامة النووية.

تؤيد الصين الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في مجال السلامة النووية وقد قررت المساهمة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق السلامة النووية التابع لها بغية تعزيز قدرات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ذلك المجال.

وفي ذات الوقت، تفي الصين بدقة بالتزاماتها في مجال الضمانات، وتدعم بقوة جهود الوكالة الرامية إلى تحسين قدراتها في مجال التحقق وتعزيز فعالية نظام الضمانات الدولية وعالميتها.

تؤيد الصين جهود الوكالة لتنفيذ برنامجها للتعاون الفني وتعزيز تطوير الطاقة النووية وتطبيق التقنيات النووية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، عن طريق الوكالة، إلى البلدان الأخرى وذلك باقتسام خبرتها المتراكمة في تنمية برنامجها النووي الذاتي.

ما فتئت الوكالة تتحمل مسؤوليات هامة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. إن مواجهة الوضع الجديد للأمن والسلامة النوويين الناجم عن حادث فوكوشيما النووي يفرض على الوكالة أن تقوي دورها القيادي في تعزيز الأمن النووي وتطوير التعاون الدولي في ذلك المجال. وتأمل الصين أن تعطي الوكالة أولوية للجوانب التالية.

أولا، ينبغي للوكالة أن تقوم بمزيد من التقييم لتجربة الحادث النووي في فوكوشيما والدروس المستفادة منه، وأن تساعد الدول الأعضاء على تعزيز السلامة النووية وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ، والترويج لتطبيق خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية بغية استعادة ثقة الجمهور بالطاقة النووية.

وفي ذات الوقت، قدمت الوكالة، عن طريق برنامجها للتعاون الفني، المشورة إلى الدول الأعضاء لتطوير مشاريع الطاقة النووية وعززت تطبيق التقنية النووية في طائفة من المجالات مثل الصحة البشرية والخدمات الطبية والغذاء والزراعة وحماية البيئة. كما ساعدت الوكالة بنشاط الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها في مجال الأمان والسلامة النوويين وقدمت معونة فنية في مجال التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية. وقد بذلت الوكالة جهودا متواصلة لتعزيز عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، وأدت بحماس مهمتها في مجال الضمانات. والصين سعيدة إزاء ما يلاقيه عمل الوكالة في تلك المجالات من تقدير ودعم واسعين من قبل الدول الأعضاء.

واليوم، تؤدي الطاقة النووية دورا لا غنى عنه في ضمان السلامة النووية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتصدي لتغير المناخ. وتلتزم الصين دائما في أنشطتها المتعلقة بتنمية الطاقة النووية بمبدأ السلامة أولا. وقد وضعت الصين، على نحو يتسم بالشمول إلى حد كبير، إطارا قانونيا ونظاما للمعايير بشأن الأمان والسلامة النوويين، كما أنشأت إطارا مستقلا وفعالا للإشراف والتنظيم، واستحدثت آلية للاستجابة الشاملة لحالات الطوارئ، واحتفظت بسجل جيد على وجه العموم في مسألة السلامة. إن الصين، في سعيها لتعزيز السلامة النووية، تدعم دائما التبادل والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وتشارك فيهما بنشاط، كما أنها أدخلت تقنيات متقدمة للطاقة النووية وقامت بتطبيقها.

تعلق الصين أيضا أهمية كبرى على لبناء القدرات في مجال السلامة النووية وتدعم مبادرات التعاون الدولي ذات الصلة وتشارك فيها بنشاط. وقد صدقت الصين على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتعمل الصين حاليا بالتعاون مع الأطراف

إبراز وتعزيز دور الوكالة في زيادة الحصول على منافع التكنولوجيا النووية السلمية، بما في ذلك في مجالات الصحة البشرية، والأمن الغذائي، وإدارة موارد المياه والطاقة النووية. وتعهدت الولايات المتحدة بالتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار خارج عن الميزانية لتمويل مبادرة الاستخدامات السلمية على مدى خمس سنوات، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى هذا المسعى وتقديم مبالغ ماثلة.

وتود الولايات المتحدة أن تعرب عن خالص تقديرها للمدير العام أمانو على ما يتحلى به من روح القيادة وعلى تقريره إلى الجمعية العامة. إننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع المدير العام، وأمانة الوكالة والدول الأعضاء من أجل النهوض بالعمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأعوام القادمة. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بضمان حصول الوكالة على الموارد والصلاحيات التي تحتاج إليها من أجل التصدي للتحديات الكثيرة والمتزايدة التي تواجهها.

**السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** لقد صادف يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ مرور ربع قرن على اليوم الذي بددت فيه الكارثة في مفاعل تشيرنوبل للطاقة النووية أوهام العالم المعاصر حول السلامة التامة للاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن خلال النظر في ذلك الحدث خلال ربع قرن من التاريخ، يصبح جلياً أن نهجاً مسؤولاً وكلياً تجاه الذرة من أجل السلام هو الشرط اللازم الوحيد لعالم آمن في المستقبل.

إن استراتيجية بلدي للتصدي للآثار المتبقية بعد كارثة تشيرنوبل تهدف إلى تعزيز تنمية المنطقة في الأجل الطويل وتقديم الدعم الذي يحتاج إليه السكان ليمتعوا بحياة آمنة وصحية.

وإحياءاً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبل، نظم رئيس أوكرانيا وحكومتها حدثين دوليين

ثانياً، ينبغي للوكالة زيادة مساعداتها الفنية للبلدان النامية لتحسين الهياكل الأساسية الوطنية في مجال الطاقة النووية في البلدان الحديثة العهد بها والترويج لتنمية الطاقة النووية على نحو يتسم بالأمان والأمن والاستدامة.

ثالثاً، ينبغي لها أن تعزز نظام الضمانات النووية وأن تمنع على نحو فعال انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً، ينبغي أن تحافظ على موقف موضوعي وحيادي بشأن المسائل الحساسة والساخنة في مجال الطاقة النووية، وأن تضطلع بدور بناء في إيجاد التسويات اللازمة لتلك المسائل عن طريق الجهود الدبلوماسية.

**السيد كامب (الولايات المتحدة) (تكلم**

بالإنكليزية): تتطلع الولايات المتحدة إلى اعتماد مشروع قرار الجمعية العامة (A/66/L.6) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد كانت الولايات المتحدة من بين مقدمي مشروع القرار وذلك تعبيرا عن دعمها القوي للوكالة ولدورها الحيوي في تسريع وتوسيع إسهامات الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم.

وكما ذكرت وزيرة الخارجية كلينتون في ملاحظاتها أمام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن والأمن النوويين الذي دعا إليه الأمين العام بان - كي مون، فإن "الوكالة الدولية للطاقة الذرية برهنت مرة أخرى هذا العام، أنها محفل لا غنى عنه لرصد النشاط النووي السلمي للبلدان ودعمه".

وكمثال على الدعم المستمر والواسع النطاق الذي نقدمه للوكالة، فقد قدمت الولايات المتحدة مساهمات كبيرة خارجة عن الميزانية لبرامج الوكالة المتعلقة بالضمانات النووية والسلامة النووية، والأمن النووي والتعاون التقني. وعلاوة على ذلك، فإن مبادرة الرئيس أوباما بشأن الاستخدامات السلمية للوكالة، التي أعلنتها الوزيرة كلينتون في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، تهدف إلى

وشرعنا على سبيل الأولوية في استعراض شامل للإطار التنظيمي الوطني للشؤون النووية. كما شاركنا في إطار الاتحاد الأوروبي في إجراء اختبارات الإجهاد وفي عملية استعراض الأقران ذات الصلة.

إننا نرحب بنتائج المؤتمر الوزاري بشأن السلامة النووية المعقود في حزيران/يونيه من هذا العام في فيينا. وقد توقعنا أن تكون خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية، التي طلبها المؤتمر الوزاري، أكثر طموحا فيما يتعلق ببعثات استعراض الأقران والشفافية. ولكن حتى بوصفها قاسما مشتركا بين المواقف الحالية للدول، فإننا نلاحظ بعض الخطوات المهمة في إطار الخطة التي يمكن أن تعزز خدمات وآليات استعراض الأقران في المستقبل. ونعتبر أن تلك العناصر يمكن أن تنطوي على قيمة عملية خاصة.

ومع أن المسؤولية عن السلامة النووية تقع على عاتق كل دولة عضو، فإننا نعتقد أن أسس ومتطلبات السلامة بالنسبة للوكالة ينبغي أن تشكل الحد الأدنى الإلزامي للدول التي لديها برامج نووية مدنية يجري تنفيذها مع محطات مماثلة للطاقة النووية ومفاعلات للأبحاث. ومن الواضح أن الأساس القائم للمعاهدة الدولية المتعلق بالتصدي للكوارث النووية يتطلب الإصلاح. ومعرض علينا بعض المقترحات الجديدة المقدمة من الدول لتحسين تلك الصكوك وكذلك اتفاقية الأمان النووي. ونعتقد أن تلك المقترحات تستحق مواصلة النظر فيها.

لقد أثارت التطورات في اليابان قلقا واسع النطاق بشأن أمان محطات الطاقة النووية عبر العالم، وأدت إلى مداوالات وشواغل حول جدوى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء. ومن الواضح أن هناك دروسا كثيرة يمكن استخلاصها من حادث فوكوشيما. في هذا الصدد، فإننا نرحب بإعلان حكومة اليابان عن خطط لعقد مؤتمر دولي

هامين في كييف في ٢٠١١، وهما: مؤتمر قمة كييف من أجل الاستخدام الآمن والابتكاري للطاقة النووية، والمؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان "خمسة وعشرون عاما بعد حادث تشيرنوبل: السلامة من أجل المستقبل".

إننا نعتقد أن إحدى النتائج التي انبثقت من مؤتمر قمة كييف كانت اعتراف المشاركين بالإجماع بالحاجة إلى كفاءة القدر الكافي من السلامة النووية بوصفها الأولوية الرئيسية في كل مرحلة من مراحل إنتاج الطاقة النووية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مستوى مديريها العام في كل من مؤتمر قمة كييف والمؤتمر العلمي، وكذلك على الدعم الذي تواصل الوكالة تقديمه إلى أوكرانيا لتخفيف آثار كارثة تشيرنوبل النووية.

وقد نتج عن حادث المفاعل النووي في تشيرنوبل عام ١٩٨٦ ليس تنقيح المعايير الدولية للسلامة النووية فحسب، بل أيضا إبرام العديد من الصكوك الدولية لكفالة أعلى مستويات السلامة من النفايات النووية والإشعاع على نطاق العالم، وكذلك كفالة النظام المتصل بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وفي عام ٢٠١١، خضعت تلك الصكوك للاختبار. وكان هذا العام عاما صعبا بالنسبة للوكالة بسبب الحادث النووي في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية. إننا نعتقد بأن الوكالة، نظرا لقدراتها وخبراتها الفريدة، تؤدي دورا رائدا في أي حادث نووي أو حالة طوارئ نووية وبأن مشاركتها في العمل داخل الموقع حيوية للتصدي لحالات مثل حالة فوكوشيما.

وعلى أساس الدروس المستفادة حتى الآن من الحادث، فقد أجرينا في أوكرانيا إعادة تقييم للسلامة في جميع وحدات الطاقة النووية العاملة. ووضعنا تدابير لتعزيز المركز المستقل للسلطة التنظيمية الوطنية للشؤون النووية،

مهندسا إضافيا في مجال الأمن النووي من جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والتكنولوجيا النووية. إننا نشيد بالوكالة على دعمها القيم لنا في تطوير مرافق التدريب والتعليم خدمة لأهداف الأمن النووي في جامعة سيفاستوبول الوطنية، التي أصبحت أول شركاء الوكالة في تأسيس تعليم الأمن النووي. ونؤكد على استعدادنا للمساهمة في تنفيذ برامج الوكالة للتعليم في مجال الأمن النووي.

وتقدر أوكرانيا أيضاً العمل الهام الذي تقوم به الوكالة في تعزيز تدابير السلامة النووية في الأحداث العامة الرئيسية، ولا سيما الدعم الذي يقدم حالياً إلى أوكرانيا وبولندا في إطار الإعداد للبطولة الأوروبية لكرة القدم التي ينظمها اتحاد روابط كرة القدم الأوروبية في عام ٢٠١٢.

وتؤكد أوكرانيا على أهمية دور الوكالة في التحقق وضمان امتثال الدول للالتزامات التي تملئها الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظام ضمانات الوكالة مكون أساسي في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. والإجراءات الواردة في البروتوكول الإضافي جزء لا يتجزأ من هذا النظام. واتفاق الضمانات الشامل، إلى جانب البروتوكول الإضافي، يشكلان معيار التحقق الأمثل المطبق حالياً. ونشير إلى العدد المتزايد من البلدان التي أدخلت البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها الشامل حيز النفاذ. ومن شأن الالتزام العالمي من جانب الدول بالصكين أن يعزز نظام عدم الانتشار ويسهم في زيادة تعزيز الأمن على الصعيد العالمي.

وأوكرانيا وضعت اتفاق الضمانات الشامل والبروتوكول الإضافي موضع التنفيذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وخلال السنوات القليلة الماضية، عملنا جاهدين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على استنتاجها الأمثل فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتنا بموجب الضمانات. وتقرير

بشأن السلامة النووية في عام ٢٠١٢ بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أساس الاستنتاجات التي خرجت بها التحقيقات في حوادث الطاقة النووية.

إننا ندعم بقوة أنشطة الوكالة الرامية إلى تعزيز السلامة المتعلقة بالشؤون النووية والإشعاع النووي والنقل والنفايات النووية عبر العالم. وتكرر أوكرانيا التأكيد على رأيها أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتقفرادى الدول. وتقع على جميع الدول المسؤولية عن وضع الأنظمة المناسبة واتخاذ التدابير الضرورية لمنع الأعمال الخبيثة المتعلقة بالمواد النووية وكشفها والتصدي لها.

وتدعم أوكرانيا تنفيذ خطة الأمن النووي للوكالة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وننوه بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تعزيز السيطرة على مصادر الإشعاع النووي. وفي عام ٢٠١٠، أعلنت أوكرانيا قرارها بالتخلص من جميع مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب بحلول موعد مؤتمر القمة المقبل بشأن الأمن النووي، مع قيام شركائنا بدعم هذا الجهد من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق، بعد مرور ست سنوات على اعتماد تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بتوافق الآراء، أن ما لا يزيد على ٤٩ دولة من بين ١٤٥ دولة طرفاً في الاتفاقية قد التزمت بالتعديل. ويستمر ازدياد الالتزام بالصكوك القانونية الدولية المتصلة بالأمن النووي، ولكنه يجري بوتيرة بطيئة. وتهيب أوكرانيا بجميع الدول التي لم تلتزم بعد بالتعديل ولم تتصرف وفقاً لأهداف ومقاصد التعديل ريثما يبدأ نفاذه أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وتقدر أوكرانيا تقديراً عالياً دور الوكالة في تطوير كفاءات الأمن النووي. ونحن نولي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة على الصعيد الوطني. وقد بلغنا معلماً بارزاً بتخرج ١٤

أنظف وأكثر سلامة مسألة تكنسي أهمية خاصة للبلدان النامية. وأوكرانيا تقدر جهود الوكالة في تلك المجالات.

لقد أسهمت مشاريع التعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والوطني في سلامة وفعالية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في أوكرانيا. وحققنا نتائج ملموسة ومستدامة لتعاوننا، خاصة فيما يتعلق بتحسينات السلامة في محطات الطاقة النووية لدينا. ونقدر أيضاً النتائج التي تحققت بالفعل في تحسين نوعية وفعالية الطب النووي والعلاج بالإشعاع والفيزياء الطبية.

وأود أن أشير بشكل خاص إلى ما تم توفيره لنا من معدات حديثة وتدريب على علاج الأورام بالطب النووي والعلاج بالإشعاع. وستظل الصحة البشرية من أولويات برنامجنا للتعاون التقني في المستقبل.

وترى أوكرانيا أن من الأهمية بمكان أن تصبح إدارة التعاون التقني وتنفيذ المشاريع أكثر كفاءة وفعالية لما يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء. ومن المهم كذلك ضمان عدالة الوصول إلى تمويل للتعاون التقني والتمويل الذي يمكن التنبؤ به لذلك النوع من البرامج. والبلدان المستفيدة طرف رئيسي في تحقيق ختام ناجح في مشاريع التعاون التقني لديها. ومفتاح الفعالية يكمن في تلبية الاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء. وبغية تعظيم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتلك البرامج، لا بد أن تواصل الوكالة تطوير شراكات مع المنظمات الأخرى عند الاقتضاء.

وختاماً، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الشاء على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن نعرب عن تقديرنا العميق للعمل الذي يقوم به المدير العام للوكالة والوكالة نفسها.

الوكالة بشأن تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٠ قد أقر بجهودنا في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١٠، حصلت أوكرانيا، لأول مرة، على الاستنتاج الأشمل للوكالة. ونواصل العمل مع الوكالة من أجل تهيئة الظروف الضرورية لتطبيق الضمانات المتكاملة للوكالة في أوكرانيا.

إننا ندرك أهمية دعم البحوث في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وخاصة في مجالات السلامة وإدارة النفايات والحماية من الإشعاعات، وسلامة وكفاءة التكنولوجيا المتقدمة، وأهمية تعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات. والاختصاص والدراية الفنية في القطاع النووي أساسيان لهذه الأنشطة. وننظر بارتياح إلى ذلك الكم المتزايد من البحوث التي تقوم بها الوكالة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الابتكارية للمفاعلات ودورات الوقود. وتقدم أوكرانيا للوكالة خدمات الخبراء المختصين في هذا المجال، بالمجان، في إطار المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. وأوكرانيا ستواصل التعاون الفعال مع الوكالة في تطوير وتنفيذ البرامج الإقليمية التي تتناول مسائل استخدام التكنولوجيا النووية في غير مجال الطاقة، وتحديد الاستخدامات الطبية وقياس الجرعات والتخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل.

وما فتئت أوكرانيا نصيراً قوياً لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمثل مهمة قانونية على جانب كبير من الأهمية للوكالة. وترى أوكرانيا أن تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة هو حجر الزاوية في التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأود أن أثنى على العمل الذي تقوم به الوكالة في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج والأنشطة التي تعكس احتياجات مختلف البلدان والمناطق. إن التصدي للتحديات العالمية المتمثلة في الجوع والمرض والفقر وإدارة موارد المياه، إلى جانب تهيئة بيئة



وللأسف، ما زال البعض يصر على أن البنية التحتية للسلامة النووية العالمية بحالتها الراهنة جيدة، وأن كل ما هو مطلوب الامتثال للممارسات الحالية وتنفيذها بشكل أفضل. ووفدي يبحث الأطراف كافة على الانخراط بعقلية منفتحة في استعراض نزيه ومفتوح لإطار السلامة النووية العالمي، وإيلاء أكبر اهتمام لضمان سلامة المنشآت النووية. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى عن السلامة النووية تقع على عاتق الدول فرادى، يجب ألا يغيب عن بالنا أن أي حادث ستكون له آثار بعيدة المدى وعابرة للحدود ويحتمل أن تكون مدمرة. وإن لم نعمل على المستوى المطلوب، فإن التداعيات الجسيمة المحتملة لا يمكن أن تغتفر، لأنه كانت لدينا الفرصة لكي نعمل على نحو أفضل فلم نفعل بسبب مصالح ضيقة.

ويظل عدم الانتشار النووي جانباً أساسياً في مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنغافورة تؤمن بقوة أن تطوير الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية من حق الدول كافة. وفي نفس الوقت، فإن المهمة الحيوية الأهمية للوكالة تتمثل في ضمان ألا تحول المواد والتكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية إلى استخدامات غير مدنية من شأنها أن تهدد السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونظم الوكالة للضمانات والتحقق توفر ضماناً يوثق به بأن المواد والمرافق النووية المعلن عنها هي للاستخدامات السلمية. ولذلك، من مصلحة جميع الدول ومسؤوليتها أيضاً أن تمتثل لهذه النظم. وفي هذا الصدد، تحت سنغافورة بقوة كل الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الوكالة للضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية أن تفعل ذلك. وعلى الدول التي فعلت ذلك أن تنفذ تلك الاتفاقات بالكامل. ومع احتمال ازدياد عدد مفاعلات الطاقة النووية بواقع ٩٠ على الأقل، وقد يرتفع العدد إلى ٣٥٠ بحلول عام ٢٠٣٠، لا بد أن تنفذ البلدان تدابيرها الفردية وأن ترقى بها من أجل ضمان

**السيدة كريم (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):**

يود وفد سنغافورة أن يشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانته على التقرير السنوي الشامل للوكالة (A/66/95).

وبصفة الوكالة نقطة الارتكاز العالمية للتعاون النووي، فهي تواصل أداء دور أساسي الأهمية في النهوض بالاستخدامات الآمنة والمأمونة والسلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين. فمهمة الوكالة في مجالات السلامة والأمن والضمانات والتحقق والعلم والتكنولوجيا تشكل نظاماً شاملاً، تتساوى كل ركائزه في الأهمية. وسنغافورة تدعم بقوة العمل الهام الذي تقوم به الوكالة، ويسرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/66/L.6). بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أصبحت السلامة النووية في قلب دائرة الضوء في العام الجاري في أعقاب حادث فوكوشيما داييتشي النووي في آذار/مارس الماضي. وقد أظهر ذلك الحادث المخاطر الجسيمة الناجمة عن الحوادث ضئيلة الاحتمال ولكنها شديدة التأثير ويصعب التنبؤ بها والتحوط لها. ولذلك، لا بد أن نعمل معاً لزيادة تعزيز الإطار العالمي للسلامة النووية والتأهب العالمي للحالات الطارئة. وآليات الاستجابة للحالات الطارئة النووية. وترى سنغافورة أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقود هذه العملية.

ونحن نشكر المدير العام على عقد المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى للسلامة النووية في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١١، من أجل استخلاص العبر من خبرات حادث فوكوشيما. لقد كان انعقاد هذا المؤتمر واعتماد خطة عمل من ١٢ نقطة في المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة في أيلول/سبتمبر خطوة أولى للمضي صوب استعراض شامل لإطار السلامة النووية العالمي. وهذه عملية مستمرة.

الوكالة وأن نأخذ على محمل الجد ما ينطوي عليه ذلك من مسؤولية. وتولي أستراليا أهمية كبيرة للدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في مجال تحسين سلامة الأنشطة النووية وأمنها، وتوسيع نطاق مساهمة التكنولوجيا النووية في المجال الإنساني، والتحقق من التزامات الدول بمنع الانتشار النووي.

وقد شهدنا في هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل، الكوارث الطبيعية المدمرة في اليابان، ثم الحادث الذي تلاها في محطة فوكوشيما النووية لتوليد الطاقة. ولا تزال أفكارنا تشغل باليابان وشعبها.

ونرحب بالإجراءات والمبادرات التي اتخذها المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، فيما يتعلق بالأمن النووي في أعقاب حادث فوكوشيما. ويسرنا أننا كنا قادرين على المشاركة في المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في حزيران/يونيه، والإسهام في الجهود الرامية إلى تحسين الأمن النووي ومعالجة المسائل المتعلقة بثقة الجمهور، على النحو الوارد في الإعلان الوزاري، ثم لاحقاً في خطة العمل المتعلقة بالأمن النووي التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة.

وتمثل خطة العمل دليلاً قوياً وعملياً على الأولوية التي نوليها جميعاً لتحقيق أعلى المعايير الممكنة فيما يتعلق بالأمن النووي. ونشجع الدول على أن تكون سباقة في اتخاذ الإجراءات الواردة في الخطة، وأية إجراءات إضافية ذات صلة بظروفها الخاصة.

وتواصل أستراليا العمل بشكل وثيق مع الوكالة ومع جيراننا في المنطقة فيما يتعلق بالأمن والأمن النوويين. وتلتزم أستراليا بتطبيق أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالضمانات وأمان وأمن المواد النووية. دليلاً على هذا الالتزام، أنشأت أستراليا بالتعاون مع الوكالة الدولية فريق

الأمن ضد سرقة المواد النووية لأغراض غير مشروعة ولاعتداءات آتمة ضد المرافق النووية.

ونتطلع جميعاً إلى عالم سلمي آمن وخال من الأسلحة النووية. ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة فريدة ينبغي لها الوفاء بما فيما يتعلق بالتشجيع على التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وضمان الاستفادة أكبر عدد ممكن من مواطني العالم منها. وتشمل بعض المجالات الهامة التي تتبادر إلى الذهن، علاج السرطان والأمن الغذائي وإدارة المياه. وقد أصبح كل ذلك أكثر أهمية، بالنظر إلى تزايد عدد سكان العالم باضطراد، بينما يشند التنافس على الموارد المتاحة.

وتود سنغافورة، بصفتها عضواً في مجلس محافظي الوكالة، أن تكرر دعمها المستمر لدور الوكالة ومهامها الحيوية. ويتركز تعاون سنغافورة مع الوكالة على تطبيقات التكنولوجيا النووية في مجالات مثل الصناعة والصحة والحماية من الإشعاع. فقد استضافنا على مدى العقد الماضي ٢٢ زيارة علمية و ٨٣ زمالة و ٢٤ فعالية من فعاليات التدريب الإقليمية التي نظمتها الوكالة. وكان آخر هذه الفعاليات تنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن نظام ضمانات الوكالة بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، شملت أنشطة نووية هامة، في آذار/مارس من هذا العام.

وسوف نواصل، خلال السنة المتبقية لنا في عضوية مجلس محافظي الوكالة، بذل قصارى جهدنا للنهوض برسالة الوكالة.

**السيد سيوبو (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): يسر أستراليا أن تتاح لها الفرصة لتثني على المدير العام السيد يوكيا أمانو على إحاطته الإعلامية بشأن إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحديات التي ستواجهها خلال السنوات المقبلة. ويشرفنا أن نكون عضواً في مجلس محافظي

الدولية. وتشني أستراليا على الوكالة لما تبذله من جهود مستمرة من أجل حل تلك المسائل.

وتواصل أستراليا العمل بشكل وثيق مع الوكالة وجيراننا الإقليميين في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وتتشاطر أستراليا مهارات قاعدة بحثها العلمي مع الدول الأعضاء الأخرى، وتعمل على تسهيل استخدام وتبادل المعدات والعاملين في المجالات ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ونحن سعداء بمواصلة إسهامنا ودعمنا القوي لبرنامج الوكالة بشأن التعاون التقني.

ويسرني أن أذكر أن أستراليا قد ساهمت، بروح مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أسترالي إلى وكالة الطاقة الذرية بهدف تمويل دراسة مرجعية بحرية بشأن الأثر المحتمل لإشعاعات محطة فوكوشيما على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما عملنا في أستراليا بشكل وثيق مع جيراننا الإقليميين بهدف صياغة المشروع والاعتراف بدور الوكالة في الشروع في تنفيذ المبادرة على وجه السرعة، بعقد أول اجتماع استضافته سيدني في نهاية آب/أغسطس.

وتتضطلع الوكالة بدور حيوي في تعزيز قدرات الدول على تشخيص وعلاج المشاكل الصحية والوقاية منها عبر استخدام التقنيات النووية. ويجب علينا ألا نغفل عن هذه المنافع الإنسانية التي تستطيع الوكالة توفيرها على نحو فريد في جميع أنحاء العالم. وتعمل أستراليا بشكل وثيق مع الوكالة في تلك المجالات ويسرها أن تنسق معها فيما يتعلق بتوفير التعليم السريري في مجال الفيزياء الطبية الإشعاعية لبلدان جنوب شرق آسيا.

وتتسم البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوكالة بالتقلب الشديد. وينبغي للوكالة أن تحافظ على قدرتها على

اتصال غير رسمي للشركات القائمة والمتوقعة في مجال تعدين اليورانيوم مقره في فيينا، ويحمل اسماً مختصراً يسهل تذكره، هو عبارة - "FoRUM" أصدقاء تعدين اليورانيوم بطريقة مسؤولة" - كونه وسيلة لتبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال تعدين اليورانيوم.

ولا تشكل تدابير الأمان النووي العناصر الوحيدة اللازمة لحماية الناس والبيئة على نحو ملائم. ولذلك تؤيد أستراليا أيضاً بقوة أيضاً برنامج الوكالة المعني بالأمن النووي، ودورها في المبادرات والأنشطة الدولية في مجال الأمن النووي.

ويعد نظام ضمانات الوكالة أحد الركائز الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي. ولكي يكون هذا النظام على أتم الفعالية، فإنه لا بد من أن يتسم بالتغطية الشاملة. ولا نزال

ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تف بالتزاماتها بموجب المعاهدة إلى إبرام اتفاقات ضمانات شاملة، فضلاً عن البروتوكولات الإضافية، وأن تفعل ذلك دون تأخير.

وقد أكدت أستراليا منذ فترة طويلة أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ونشجع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للدول الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. كما أن التزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست طوعية. ولذلك فإن من دواعي الأسف المستمر والقلق العميق أن تواصل بعض الدول انتهاك التزاماتها المتعلقة بالضمانات. وندعو هذه الدول إلى التعاون مع الوكالة على حل جميع هذه المسائل، وأن تثبت بشكل قاطع النوايا السلمية لبرامجها النووية والامتثال التام لجميع التزاماتها

النوعية لا يزال قائماً، ولا تزال البلدان تلجأ إلى الوكالة طلباً للمساعدة في تطوير أو توسيع نطاق برامج الطاقة النووية القائمة في تلك البلدان. تتمتع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمكانة فريدة تسمح لها بالاستجابة لطلبات الدول الأعضاء فيها من أجل المساعدة في تطوير هياكل أساسية للأمان لبرامج الطاقة النووية، في حين تعزز أيضاً التعاون الدولي في مجال الأمان النووي. وتعتقد الفلبين أن الوكالة ينبغي أن تواصل تقديم المساعدة للبلدان، مثل بلدنا، التي لا تزال تنظر في إدراج الطاقة النووية في مزيجها للطاقة، لا سيما في وضع إطار تنظيمي وبناء القدرات وإدارة النفايات المشعة.

وفي هذا الصدد، تؤيد الفلبين دور الوكالة المحوري في مجال الأمان النووي وترحب باعتماد خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي، التي ستمثل لبنة لوضع المزيد من التدابير المحددة الأهداف لتعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء العالم.

وتطور الفلبين، من خلال تعاونها مع الوكالة، ما يلزم من الموارد البشرية والبنية التحتية المادية لاستخدام التكنولوجيات النووية للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه الكثير منا اليوم. وفي ما يتعلق بالصحة البشرية، تمت الموافقة أخيراً على تنفيذ طلب الفلبين الدائم بأن تكون جزءاً من برنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان في هذا العام. وأجري استعراض متكامل في ما يتصل ببرنامج العمل في الفلبين في آذار/مارس ومكن سلطانتنا الصحية من تقييم خطة العمل الوطنية لمكافحة السرطان وتحديد مجالات التحسين.

ستكون الفلبين أيضاً جزءاً من شبكة مراكز التدريب الإقليمية في مجال مكافحة السرطان والعلاج الإشعاعي، مما سيمكنها من تعزيز قدرات الفنيين الصحيين العاملين في مجال مكافحة السرطان وعلاجه، لا سيما العاملين منهم في المقاطعات. وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين،

الاستجابة بسرعة وفعالية للتطورات الخارجية، سواء كانت تتعلق بالسلامة النووية والحماية المادية، أم الانتشار النووي، أم التنمية المستدامة. وتواصل أستراليا تقديم الدعم الفني والمالي والسياسي للجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة، أمانو، بهدف تعزيز مساهمة الوكالة في تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وقضية السلم والأمن الدوليين.

ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم ودعم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/66/L.6).

**السيد هيرموسو (الفلبين)** (تكلم بالإنكليزية) بدايةً، تود الفلبين أن ترحب بأحدث عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - الزميل العضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ترحب الفلبين بتقرير سعادة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعرف بأهمية الوكالة. وتعيد الفلبين في الوقت نفسه دعمها القوي للدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء فيها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتسهيل تقاسم المعرفة النووية، فضلاً عن المساعدة في الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي.

لقد كشفت أحداث العام الماضي عن تحديات كبيرة لعمل الوكالة. وهزّ حادث فوكوشيما النووي تصورات المجتمع الدولي بشأن الطاقة النووية، بما في ذلك أمان محطات توليد الطاقة القائمة حالياً والمرافق الجديدة المقترحة. والأهم من ذلك، أنه أرغم عدداً من البلدان، بما في ذلك الفلبين، على إعادة النظر في مواقفها الوطنية بشأن الطاقة النووية.

ومع ذلك، ونظراً لاستمرار ارتفاع أسعار النفط، واستمرار المخاوف بشأن تغير المناخ، فإن الاهتمام بالطاقة

ويتجسد هذا الالتزام في خطتنا الوطنية للأمن النووي، التي تم الانتهاء منها بالتعاون مع الوكالة. وشكل الاحتفال الرمزي لتدشين مرافق مبادرة الموانئ الضخمة في ميناء مانيل في هذا العام علامة فارقة في تعاوننا الثنائي مع الولايات المتحدة بشأن الأمن النووي. وتعمل الفلبين أيضا، من خلال مبادرة الحد من التهديدات العالمية، بشكل وثيق مع أستراليا والولايات المتحدة وزملائنا الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تأمين المصادر المشعة في المنطقة.

ويتمثل التحدي الآخر الرئيسي الذي لا يزال يواجهنا في تزايد خطر الانتشار النووي. وتؤكد الفلبين مجددا على أهمية تعزيز قدرات التحقق النووي للوكالة وبناء الثقة في الطابع السلمي لجميع الأنشطة النووية. وإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية سيحقق الكثير في الجهود المبذولة للحد من خطر الانتشار النووي.

تتشاطر الفلبين رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، وتقود بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة للإسهام في السلام والأمن الدوليين. وفي منطقتنا، أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالتقدم المحرز في المناقشات التي جرت في الأشهر الأخيرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن انضمامها المحتمل إلى معاهدة بانكوك.

ونرحب أيضا بقرار المدير العام بعقد منتدى لمناقشة تجارب المناطق الخمس القائمة الخالية من الأسلحة النووية، وهو أمر قد يكون ذا أهمية بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتلتزم الفلبين بالإسهام في نجاح المنتدى، الذي نعتقد أنه سيكون بمثابة تدبير مهم لبناء الثقة سيسهم في انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار

عرضت الفلبين قرارات بشأن برنامج العمل من أجل علاج السرطان والتوظيف في أمانة الوكالة وبشأن المرأة في الأمانة.

وأنشأت الفلبين، في مجال الطب النووي، مختبرا للنظائر المشعة بمساعدة الوكالة. ونتوقع أن يخفف هذا المرفق تكاليف إجراءات الطب النووي في بلدي.

وفي مجال البيئة، نرحب بتركيز المدير العام للوكالة في هذا العام على عمل الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالمياه. والفلبين، بوصفها بلدا رائدا في مشروع الوكالة لتعزيز توفير المياه، تعكف على وضع خطط مستدامة ومسؤولة اجتماعيا لإدارة موارد المياه. واستضافت الفلبين في نيسان/أبريل حلقة عمل وطنية، أصدرت تقريرا يحلل قدرة البلد على إجراء تقييمات شاملة للموارد المائية ووضعت خريطة طريق لمعالجة الثغرات في البيانات والمعلومات الهيدرولوجية.

علاوة على ذلك، أعيد في عام ٢٠١٠، تسمية الفلبين باعتبارها مركزا متعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق التقنيات النووية في دراسة الطحالب الضارة.

تواصل الوكالة القيام بدور مهم في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال برنامجها للتعاون التقني وأنشطتها المختلفة في مجال التطبيقات النووية. ونقر بالمساهمة الكبيرة للمشاريع التي يدعمها برنامج التعاون التقني للوكالة، لا سيما في مجالات الصحة والتغذية، وإدارة الموارد البيئية والإنتاج الزراعي والصناعي.

لا تزال هناك مخاوف بشأن الإرهاب النووي والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وتؤكد الفلبين مجددا على أهمية تعزيز أنشطة الوكالة في التصدي لتلك التهديدات. وتلتزم الفلبين، من جانبها، بتعزيز أمن المواد النووية والمشعة التي تستخدم للأغراض السلمية ومنع الاتجار غير المشروع بهذه المواد.

الحادث النووي المؤسف الذي وقع في آذار/مارس في فوكوشيما في اليابان. لقد أقمنا الحادث أخيراً بضرورة تحسين تدابير السلامة والأمن النوويين، من خلال تكييفها بشكل أفضل لمواجهة التحديات الجديدة.

وقد ألهم هذا الإدراك دون شك مجلس محافظي الوكالة لاعتماد خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي من أجل تحسين الإطار العالمي للأمان النووي. ويرحب وفدي بهذه المبادرة القيمة والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين الذي عقده الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وتعيد السنغال، مثلما فعلت في تلك المناسبة، التأكيد على الضرورة الملحة لاستعراض القواعد والمبادئ التي تحكم تطبيق معايير السلامة والأمن النوويين ورصدها، وذلك لضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في إطار الإجراءات المناسبة.

وتأسيساً على تجاربنا السابقة، يجب علينا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز السلامة والأمن النوويين، فضلاً عن الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة حالات الطوارئ وحماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة ومخاطر الإشعاع. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي سنتمكن من خلالها من استعادة الثقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. والسعي للاستخدام السلمي للطاقة الذرية ينبغي أن يراعي تماماً ضرورة حماية الصحة البشرية والبيئة.

تضمن السنغال عالياً تعاونها العلمي والتقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما في مجالات الصحة والتغذية. لقد أثرى ذلك التاريخ الطويل من التعاون العديد من البرامج، يسرني أن أذكر بعضها: تطبيق تقنية الحشرة العقيمة، والذي كفل أن الكيانات البحثية السنغالية باتت تعمل بمثابة نقاط مرجعية في هذا المجال؛ وكلل أيضاً برنامجنا البحثي بشأن التنمية التغذوية للمرأة بالنجاح،

الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر [NPT/CONF.2010/50](#) المجلد الأول).

وقد نجحت الوكالة في رسم طريقها إلى الأمام. ولن يكون التقدم يسيراً، إذ تشكل الحقائق السياسية والقيود المالية على السواء عقبات يصعب على الوكالة التغلب عليها. لكن، الفلبين تعتقد أن الوقت الآن مناسب لكي تنحي الدول الأعضاء في الوكالة كل الخلافات جانباً وتقف صفاً واحداً في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد ديالو (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أشارك في هذا الاجتماع السنوي الذي يتيح للجمعية العامة فرصة النظر في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تكنسي أهمية حيوية.

بيد أنه، لا بد لي من أن أوجه انتباه أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الصعوبات التي واجهها وفدي في الحصول في الوقت المناسب على تقرير المدير العام (انظر [A/66/95](#)). ويأسف وفدي بشدة لهذه الحالة ويأمل أن تتخذ تدابير تصحيحية في هذا الصدد.

من بين أكثر شواغل الدول إلحاحاً، فإن المعضلة التي تطرحها التكنولوجيا النووية هي إحدى المسائل المشتركة على أوسع نطاق وهي بلا شك واحدة من أصعب المسائل في التعامل معها.

ولئن كانت التطبيقات العديدة للطاقة النووية، بما في ذلك في مجالات الصحة والزراعة وتوليد الكهرباء، تجعلها تبدو في الواقع مفيدة بلا شك للكثير من البلدان، فإن استخدامها قد أثار أيضاً مخاطر معينة تتعلق بالأمن والسلامة. وفي الحقيقة، تزايدت الصعوبات في إدارة المخاطر النووية بشكل مطرد نتيجة لتزايد الأخطار البيئية، كما يتضح من

الخطوة الأولى في عملية ينبغي أن تؤدي إلى التزامات أقل طوعية من الدول الأعضاء في مجال السلامة النووية.

وترحب سويسرا لذلك بسرعة تشكيل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفريق عمل السلامة النووية لتنسيق تنفيذ خطة العمل. وبالمثل، نرحب بالتزام المدير العام للوكالة بإبلاغ الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وتشجع سويسرا أيضا جميع الدول الأعضاء في الوكالة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني.

ستظل سويسرا ملتزمة التزاما كاملا في هذا المجال بغية إرساء نظام السلامة النووية حتى يمكننا أن نطمئن مجتمعاتنا أن تطوير الطاقة النووية المدنية لن يكون كالسيف مسلطا باستمرار على رقابهم.

**السيد كوداما** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد يوكيا أمانو، على تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

جاء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما للطاقة النووية التابعة لشركة كهرباء طوكيو في شهر آذار/مارس في أعقاب الزلزال والتسونامي اللذين ضربا شرق اليابان. تسبب الحادث في أضرار جسيمة لليابان وشعبها. تمضي اليابان الآن قدما للتغلب على آثار هذا الحادث المأساوي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة، مرة أخرى، لأعرب عن بالغ تقديرنا لجميع الدول الأعضاء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع المنظمات الأخرى التي قدمت دعمها، على ما قدموه من مساعدة وتضامن.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقيادة التي أظهرها المدير العام أمانو وللجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة منذ وقوع الحادث. وتشمل تلك الجهود دعم توفير المعلومات

وأخيرا، اقتناء كاميرا جاما، الذي يعتبر خطوة هائلة إلى الأمام في مجال العلوم الطبية.

واستنادا إلى تلك التجربة، نحن في وضع يمكننا من أن نشهد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسهمت أيضا في تقدم بلدنا في مجالات المجتمع والصحة. لهذا السبب، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا دائما أن الإنجازات الإيجابية في الأمور الجديرة بالثناء والصعبة المطروحة أمام الوكالة، لا سيما فيما يتعلق بالتحقق والتعاون وتوفير المساعدة، تستدعي دعمنا الثابت.

إن وفدي مقتنع أيضا بأن الوكالة ستظل مؤسسة تستحق جهودنا التي يجب أن نعززها ونزودها بالموارد الكافية من أجل تنفيذ ولايتها.

**السيد غيربير** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تركز ملاحظاتها على ما نرى أنه كان المسألة الرئيسية المطروحة أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأشهر الأخيرة، أي حادث فوكوشيما النووي.

مثلا أظهر هذا الحدث، فإن لمثل هذه الكوارث عواقب عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد، لذا ينبغي إدارتها من خلال نهج عالمي. لذلك، ترحب سويسرا باعتماد المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والخمسين في أيلول/سبتمبر خطة العمل بشأن السلامة النووية. وتعتقد سويسرا أنه بحكم طبيعتها، يجب أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدور القيادي في تنسيق الجهود الدولية لتعزيز السلامة النووية.

شاركت سويسرا بنشاط في عملية التفاوض بشأن خطة العمل، ومثل عدد من الدول، أعربت عن أسفها للطموحات المتواضعة نسبيا الواردة في الوثيقة الختامية بصيغتها المعتمدة. ومع ذلك، نعتبر أن خطة العمل بمثابة

دول غير حائزة للأسلحة النووية. وأصدر الوزراء، في الاجتماع، بياناً مشتركاً أعربوا فيه عن دعم الأعضاء القوي لاتخاذ خطوات من أجل المضي في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وستواصل اليابان قيادة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

تشكل المسألة الكورية الشمالية النووية تهديداً للسلم والأمن في شرق آسيا والمجتمع الدولي بأسره، وتشكل تحدياً خطيراً لنظام معاهدة عدم الانتشار. ويشكل برنامج تخصيب اليورانيوم في كوريا الشمالية انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للجولة الرابعة من المحادثات السادسة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي بقوة حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالتقرير الشامل بشأن المسألة النووية لكوريا الشمالية الذي قدمه المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين في اجتماعه في شهر أيلول/سبتمبر.

فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية، من الضروري أن تتخذ جمهورية إيران الإسلامية إجراءات لدرء جميع الشبهات وكسب ثقة المجتمع الدولي. بينما تلاحظ اليابان أن جمهورية إيران الإسلامية قد دعت وكالة الطاقة الذرية لزيارة منشأتها في آب/أغسطس، لا تزال نشعر بقلق بالغ من استمرارها في الاضطلاع بأنشطة تخصيب اليورانيوم. وفي ذلك الصدد تؤيد اليابان الجهود التي يبذلها المدير العام لإجراء مناقشات مع إيران، وتؤيد أيضاً الأنشطة المتفانية للوكالة لحسم مسألة إيران النووية. وستواصل اليابان العمل بالتضافر مع المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية دبلوماسية لهذه المسألة.

بشأن الحادث؛ وإيفاد أفرقة وخبراء وبعثات دولية إلى المنطقة، واعتماد خطة عمل بشأن السلامة النووية.

وبفضل هذا الدعم القيم، يسير الوضع في المحطة بخطى ثابتة نحو استعادة الحالة السابقة. ونخطط لتبكير الموعد المستهدف القائم وسنسعى إلى تحقيق الإغلاق على البارد بحلول نهاية العام. في هذا الصدد، ستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع شركائها في جميع أنحاء العالم، لا سيما مع وكالة الطاقة الذرية، لتحقيق الاستفادة القصوى من جميع الخبرات الدولية المتاحة. وعلى سبيل المثال، ستستضيف اليابان مؤتمر رفيع المستوى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٢. نعتزم، من خلال هذه المبادرة، مشاركة المجتمع الدولي نتائج مراجعتنا الشاملة بشأن محطات الطاقة النووية والاتجاه المستقبلي بشأن تدابير الأمان النووي.

وقد أدت الوكالة دوراً أساسياً في كفالة نجاح اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين. وشارك كل من رئيس الوزراء نودا ووزير الخارجية غيمبا في الاجتماع وأعربا عن عزم اليابان لا للتغلب على التحديات الخاصة بها فحسب بل ومشاركة المجتمع الدولي الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما. وأظهر المؤتمر الدور المركزي الذي لا غنى عنه للوكالة في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتع بالخبرة في جميع جوانب الطاقة النووية، لا في مجالات السلامة والأمن النوويين فحسب. يجب علينا ألا نتوان عن بذل الجهود لدعم هذه الأدوار من جانب الوكالة. لقد عقدت اليابان في ٢١ أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك الاجتماع الوزاري الثالث لمبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، مجموعة تتألف من عشرة



ومن الجوهرى لكفالة مستقبل نووي أكثر أمنا أن يجري تدريب الخبراء النوويين على وضع التفاصيل الدقيقة لتلك الرؤية. ولبلوغ تلك الغاية أسست اليابان شبكة لتطوير الموارد البشرية في الميدان النووي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وعن طريق تلك الجهود ستتعاون اليابان مع الوكالة لرعاية الخبراء المقتردين.

ورغم الأحداث المأساوية التي ألمّت باليابان في شهر آذار/مارس، أثق بأننا، بجلد شعبنا وبالمساعدة السخية من شركائنا في المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سنتغلب على التحديات التي فرضتها علينا تلك الأحداث. وأثق بنفس القدر بأننا سنجد الدرب الموصل إلى مستقبل نووي آمن، متسلحين بالدروس المستفادة في هذه المرة ومستفيدين من الحكمة المتجمعة لدى العالم في هذا الميدان.

**السيدة أيتموففا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): تود كازاخستان أن تهنيئ السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على تقريره الشامل (انظر A/66/95)، ويسرنا في هذا الصدد أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/66/L.6. وبصفة كازاخستان عضوا في الوكالة، فإنها تفخر بسجلها التعاوني مع الوكالة وستواصل تعزيز تلك الشراكة المثمرة.

لقد لخص رئيس الجمهورية نورسلطان نزارباييف، عندما تكلم في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة النووية والأمن النووي الذي نظمه الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - لخص ببلاغة مسؤولية الوكالة بقوله إنها يجب أن تحمي الجنس البشري من الأسلحة النووية، وأن تتصدى للإرهاب النووي المحتمل، وأن تكفل سلامة الطاقة النووية، وأن تعزز الرقي الإنساني عن طريق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتعرب اليابان عن بالغ تقديرها للجهود التي تبذلها المدير العام أمانو لتأسيس منتدى تبادل الخبرات ذات الأهمية المحتملة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المقرر أن يرى النور في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أتوقع أن يساهم مساهمة كبيرة في عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تقديم الدعم العلني لجهود منع الانتشار التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ما زال أولوية لدى اليابان. وقد استضافت اليابان المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن منع الانتشار ويسرت التعاون لأنشطة الوكالة المصممة للترويج لدخول البروتوكولات الإضافية حيز النفاذ. وفي ٣١ أيار/مايو من هذا العام شاركت اليابان مع تركيا وبولندا في تنظيم حلقة دراسية في نيويورك لمناقشة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة منع الانتشار. ونؤمن بأن الضرورة تحتم استمرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة في هذه المسألة. ولذلك تعترم اليابان أن تنظم اجتماعا ثانيا من هذا القبيل في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم في نيويورك.

إن الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لاستخدام التكنولوجيات النووية في تطوير حلول للقضايا العالمية، مثل العجز في إمدادات المياه وانعدام إمكانية الحصول على علاجات الأمراض السرطانية في البلدان النامية، تحظى بتقدير الدول الأعضاء البالغ. وفي ذلك الصدد ترحب اليابان بمبادرة الوكالة لنشر الوعي داخل مجتمع الأمم المتحدة الأوسع والمتمثلة في تنظيم دورة قدمت فيها إحاطات إعلامية هنا في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، قبيل انعقاد المنتدى العلمي في فيينا.

الأکید في بلدي ستتخذ الخطوات اللازمة لتأسيسه. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف وكالتنا الوطنية للطاقة الذرية، كازاتومبروم، على استحداث منشأة متكاملة عموديا ذات دورة كاملة للوقود النووي، مع الامتثال لمعايير الوكالة.

منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية، التي تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لها في سميلا تنسك، تشكل مساهمة إضافية من أجل منطقتنا، وإن كازاخستان تتقيد بدقة وشفافية باتفاق ضمانات الوكالة والبروتوكول الإضافي، في سبيل تخفيض مخاطر الإرهاب النووي وتهريب الأسلحة النووية والمواد الإشعاعية.

وبصفة كازاخستان الرئيس الحالي لمجلس وزراء منظمة المؤتمر الإسلامي وبصفتها الوطنية، فإنها تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبار ذلك حلا يعزز السلام في المنطقة. لذلك وبالعامل مع الميسر فإننا نشي على العمل الذي تؤديه الوكالة بشأن مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بهذه القضية.

ونواصل بطريقة متسقة تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل تشديد التدابير الرامية إلى محاربة الاتجار المخطور بالمواد النووية وغيرها. وفي شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استضيفنا حلقة عمل تدريبية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لثلاثين خبيرا من منطقة آسيا الوسطى مولتها حكومتا النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وتفرض كازاخستان، باعتبارها عضوا في مجموعة الموردين النوويين وفي لجنة زانغر، أشد رقابة صارمة على معادها ومنشأها لتخصيب اليورانيوم وتجهيز الوقود النووي المستنفد.

وقال أيضا إن من المهم من أجل بلوغ تلك الغايات مواءمة المعايير القانونية الدولية مع حقيقة وجود دول حائزة للأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع. وفي الوقت ذاته تقتزن أشد المخاطر بالدول المتورطة في الاتجار في السوق السوداء بالتكنولوجيات النووية، ومن هنا تأتي أهمية الامتثال الصادق لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمعاهدة من قبل الدول الأطراف فيها. ويتعين علينا أن نحسن الآليات العالمية لإدارة عمليات تنمية الطاقة النووية وسلامة المنشآت النووية.

واقترح الرئيس نزارباييف أيضا إجراء اختبارات الإجهاد لمخاطر الطاقة النووية ونظم الحماية وتطوير خطط للاستجابة والإنقاذ السريع برعاية الوكالة.

بلدي منتج رئيسي لليورانيوم الخام ويمتلك القدرة على تصنيع الوقود بما يمكن من توسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ضمن إطار ضمانات الوكالة. وتتعاون كازاخستان مع الاتحاد الروسي لتجهيز اليورانيوم الذي نتجه للتخصيب في المركز النووي الوطني في أنغارسك في سيبيريا لاستخدامه كوقود نووي في مفاعلات الطاقة، ولتطوير متنزه كرشاتوف للتكنولوجيا النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويؤيد وفدي مبادرة الوكالة لتطوير إطار عمل جديد غير ميسس وغير تمييزي لاستخدام الطاقة النووية يقوم على أساس نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي ويكون متاحا لجميع الدول الأطراف التي تمتثل لنظام الضمانات. وبذلك الطريقة لن تضطر أي دولة للتخلي عن حقوقها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وقد أعادت كازاخستان رسميا تأكيد عرضها للوكالة باستضافة مصرف الوقود النووي للوكالة لخدمة البلدان العاجزة عن الحصول على الإمدادات من الوقود النووي في الأسواق. وحالما يجري تحديد موقع المصرف

جهودها الرامية إلى توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي ألا يغفل الإشارة إلى الطبيعة الفريدة لآلية التحقق التابعة لها، التي تتيح مراقبة فعالة للغاية لامتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. نعتقد أن من المهم أن تواصل الوكالة توسيع نطاق قدراتها الإشرافية، بطرق منها قبول اتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة وبروتوكولاتها الإضافية، بوصفها المعايير المعترف بها عموماً للتحقق من امتثال الحكومات لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

إن روسيا مشاركة نشطة بوصفها إحدى الجهات المانحة المالية للمشاريع التي تهدف إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بطرق منها توفير التمويل لتنفيذ البرامج الوطنية للدعم العلمي والتقني لأنشطة السلامة التابعة للوكالة. ونؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة المناسبة إلى البلدان النامية. وكان أحد الأمثلة على ذلك التعاون الدولي الذي جري بنجاح برعاية الوكالة هو إنجاز مشروع دولي للمفاعلات النووية ودورة الوقود الابتكارية تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أطلقته روسيا. ندعم الجهود التي تبذلها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تمويل ميزانية المشروع، وندعو جميع البلدان المشاركة في المشروع إلى المساعدة في توفير التمويل المباشر للمشروع باعتبارها مساهمة. اتخذ الاتحاد الروسي قراراً بتقديم تمويل طويل الأجل للمشروع في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. بمبلغ ٢٣ مليون روبل سنوياً.

فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية على نطاق واسع، أعطى الاتحاد الروسي الأولوية للمساعي التالية: تطوير هيكل جديد للتعاون النووي في الأغراض السلمية القائم على نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وضمان تقديم

ونظراً للأهمية المتزايدة للطاقة النووية أبرمت كازاخستان اتفاقاً مع الوكالة بشأن التعاون التقني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في تطوير استخدام الطاقة النووية في مجالات التعليم والطب والزراعة وبحوث سلامة المفاعلات والتكنولوجيا النووية وتطبيقات النظائر المشعة والإشعاعات من أجل تعزيز الأمن الإنساني الجماعي في كل أنحاء المعمورة.

ومن دواعي الانشغال لنا أن تحرم كازاخستان، رغم كونها عضواً أساسياً مسؤولاً في الوكالة، من فرصة المشاركة في عمل الأجهزة الانتخابية بسبب القواعد الإجرائية المتبعة حالياً. إن كازاخستان تؤيد تأييداً تاماً البدء المبكر في تطبيق التعديلات التي أقرت للمادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، وإننا نقف بأنه سيتم التوصل إلى حل للمشكلة. أود أن أذكر أن كازاخستان تسهم بصورة منتظمة في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك في صندوق التعاون التقني.

ختاماً، نعرب عن دعمنا الكامل للمدير العام في كل مجال من مجالات ولاية الوكالة لمعالجة القضايا العالمية للتكنولوجيا النووية.

**السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

يود الوفد الروسي أن يعرب عن تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه لتقرير الوكالة (انظر A/66/95).

تقدّر روسيا كثيراً أعمال الوكالة في مجال تحسين النظام العالمي لعدم الانتشار وتعزيزه، وفي كفاءة استخدامات واسعة النطاق وأمنة للطاقة النووية. تسهم الوكالة بشكل كبير في حل المشاكل في مجالات الإمدادات الموثوق بها للطاقة، ومكافحة تغير المناخ العالمي وتعزيز الصحة والرفاه في جميع أنحاء العالم. من المهم أيضاً أن تواصل الوكالة زيادة

الخبرة والسلطة اللازمتين. نرحب بنتائج اجتماعات مؤتمر الوكالة الوزاري الذي عقد في حزيران/يونيه بشأن الأمان النووي فيما يتعلق بحدث محطة الطاقة في اليابان، وإعلان المشاركين المشترك الذي أكد على ضرورة تحسين الإطار القانوني الدولي، فضلا عن الجوانب التكنولوجية والتنظيمية للأمان النووي. ويؤكد الإعلان مقترحات رئيس الاتحاد الروسي فيما يتعلق بإزالة التناقضات في الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة. مثل ملاحق اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. علاوة على ذلك، قدمت روسيا أيضا مقترحات لتحسين معايير الأمان في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. نؤمن بأن مبادرتنا ستلقى دعما واسع النطاق وستنفذ.

فيما يتعلق بالتحديات الإقليمية لعدم الانتشار، نشي على المساهمة العملية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في البحث المتعدد الأطراف عن سبل للتصدي لها. وسنقدم الدعم المناسب للوكالة في جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاقات الضمانات ذات الصلة في إيران وسورية وإلى الاستفادة من خبراتها من أجل إقامة نظام فعال يُعول عليه لعدم الانتشار النووي. لا ترى روسيا بديلا للحلول السياسية والدبلوماسية للحالة بشأن البرامج النووية في إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ختاما، أود أن أؤكد دعمنا لمشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/66/L.6). تتفق روسيا تماما، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار، مع أهمية أعمال الوكالة، وهي مقتنعة بأن الوكالة ستواصل العمل صوب تعزيز الأمن الدولي وحل مشاكل مصدر الطاقة الذي يمكن التعويل عليه.

**السيدة كولونتاي (بيلاروس)** (تكلمت بالروسية):  
تولي بيلاروس أهمية كبيرة لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة

الخدمات المتعلقة بدورة الوقود النووي، وإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالوقود النووي المستنفد والنفايات المشعة. أطلقت روسيا، على أساس هذه الأولويات، مبادرة لتطوير بنية تحتية للطاقة النووية العالمية، وإنشاء مراكز دولية لتقديم خدمات دورة الوقود النووي.

نلاحظ مع الارتياح أنه تفتح وفي ثمة حاجة إلى هذه المبادرة، وأسهمت حقا في حل مسائل توفير الحصول دون عائق على فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مع الامتثال بحسن النية للالتزامات بعدم الانتشار. من الناحية العملية، إنها تمنح الدول القدرة على الاستفادة من الطاقة النووية، وتلبية احتياجاتها من الوقود النووي دون تحمل تكاليف باهظة أو مخاطر أمنية متعلقة بانتشار مكونات دورة الوقود النووي. وفيما يتعلق بهذه المبادرة، أنشأنا في روسيا بالاشتراك مع أوكرانيا وأرمينيا وكازاخستان، مركزا دوليا لليورانيوم المخصب، ندعو جميع الدول للمشاركة فيه في تطوير الطاقة النووية مع الامتثال للالتزامات عدم الانتشار.

إن تكوين احتياطات مضمونة من اليورانيوم المنخفض التخصيب في روسيا تحت إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة هامة أخرى في إنشاء بنية تحتية عالمية للطاقة النووية. وتعمل البنية التحتية بالفعل يعمل بكامل طاقتها ويمكن استخدامها من قبل الدول الأعضاء في الوكالة الممثلة للالتزامات بعدم الانتشار.

نعتقد اعتقادا راسخا أنه من الضروري أن نتعلم الدروس من الحالة الناجمة عن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما ديتشي للطاقة النووية بغية منع تكراره في المستقبل. وينبغي إجراء تحليل شامل ومهني لأسباب وتطور الحادث ونتائجه برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار دورها المحوري بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي تمتلك

تأتي الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لحادثة تشيرنوبيل والأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا عقب الزلزال القوي في اليابان لتؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز أنظمة السلامة النووية والإشعاعية. وبالنسبة لبيلاروس، فإن السلامة النووية ليست مفهوما نظريا. ونحن نعتبر مسألة السلامة النووية أولوية لا خلاف عليها. وهذا النهج منصوص عليه في قوانيننا الوطنية ومُطبق في ممارساتنا الحالية. وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعمل بيلاروس على ضمان السلامة النووية.

ومن أمثلة ذلك التعاون، أننا بصدد بدء تنفيذ خطة متكاملة توفر السلامة النووية المادية في بيلاروس. وسيكون تنفيذ هذه الخطة إسهاما ممتازا من جانب بيلاروس في بناء نظام دولي للسلامة النووية المادية. ولكننا لا نخطط للوقوف عند هذا الحد في أنشطتنا التعاونية الرامية إلى ضمان السلامة النووية.

إننا نواجه اليوم تحدي إعادة بناء الثقة في الطاقة النووية، وهو أمر يتطلب بلا شك حولا تمكننا من رفع جودة السلامة النووية إلى مستوى أعلى. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا عملنا بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء والمنظمات والشركاء الآخرين من خلال التنسيق الفعال لجهودنا بروح متواصلة من الشفافية والتعاون. ونحن على اقتناع بأن الوكالة الدولية ما زالت تقوم بدور قيادي في عملية إصلاح النظام الدولي للسلامة النووية وآليات الرد للتعامل مع الحالات النووية غير العادية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

الذرية باعتبارها الهيئة الدولية الرائدة التي تعمل في المجال النووي، وترحب بتقرير المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو.

تشعر بيلاروس، بوصفها دولة عضوا مؤسسا للوكالة، بأن لديها مصلحة راسخة في أعمال الوكالة النشطة في تعزيز الاستخدام السلمي والأمن للطاقة النووية، وتفضل كل ما في وسعها من أجل الإسهام في تحقيق تلك الأهداف. نعتبر برنامج الوكالة للتعاون التقني أداة هامة للوكالة في تحقيق تلك الأهداف. وفقا لهيكل برنامج بيلاروس للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، فإن الأولويات الأساسية للتعاون التقني في بلدنا، الذي يجري بالاشتراك مع الوكالة، هي تطوير البنية التحتية الوطنية للطاقة النووية، واستخدام التكنولوجيات النووية في مجال الرعاية الصحية وترميم المناطق المنكوبة نتيجة لحادث محطة تشيرنوبيل للطاقة الذرية.

قررت جمهورية بيلاروس في عام ٢٠٠٨ إطلاق برنامج وطني للطاقة النووية. ويجري تنفيذ الأعمال التحضيرية لبناء محطة للطاقة النووية بالتنسيق الوثيق مع الوكالة. ستشرع بيلاروس قريبا في المرحلة العملية لبناء محطة الطاقة. وستواصل بيلاروس، من أجل تحقيق هذا المشروع المعقد، الامتثال الحازم والصارم لالتزاماتها النووية الدولية والالتزام بقواعد ومعايير الأمن الدولية. وبغية الانتهاء من مشروع محطة الطاقة النووية، نعكف في بيلاروس على بناء الهياكل الأساسية الضرورية وإعداد الإطار القانوني ونشط في تدريب الموظفين. والعمل يجري بطريقة شاملة وشفافة بالاستفادة من خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك خبرات سائر الدول التي تملك خبرة عريضة في مجال الطاقة النووية. كما يقوم برنامج المساعدة التقنية التابع للوكالة بدور هام في هذه العملية.